



مركز شؤون المرأة - غزة

Women's Affairs Center - Gaza

برنامج الأبحاث و المعلومات



دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من الوصول لصناعة القرار

غزة - 2013

إعداد الباحثين

ماجدة البليسي
ريهام عودة

إشراف اللجنة الاستشارية

أ. آمال صيام
أ. طلال عوكل
د. ناصر أبو العطا
أ. هداية شمعون

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza



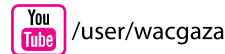
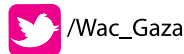
ص ب : 1281 فلسطين - غزة

الرمال - شارع خليل الوزير - عمارة السعيد.

هاتف: +972 8 2877311 - +972 8 2877312

فاكس: +972 8 2877313

بريد الكتروني: wac@palnet.com - info@wac.org.ps





الفهرس

5 تقديم
6 ملخص البحث
7 المبحث الأول: منهجية وأدوات البحث
11 المبحث الثاني: التنظيمات والحركات السياسية في فلسطين
17 المبحث الثالث: المرأة الفلسطينية وصناعة القرار السياسي
23 المبحث الرابع: تحليل نتائج البحث
33 المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
37 المراجع والملاحق

تقديم

يعتبر مركز شؤون المرأة من المؤسسات النسوية الرائدة في إعداد وتنفيذ دراسات وأبحاث تركز على قضايا المرأة الفلسطينية في العديد من المجالات. سواء السياسية أو الاجتماعية أو التنموية. ومنذ نشأته في العام 1991 ولا يزال مستمرا في عمله البحثي. حيث راكم العشرات من الأبحاث والدراسات التي تهدف لتحليل وتشخيص واقع المرأة الفلسطينية. تجديدا في قطاع غزة. للتمكن من تقديم البيانات والإحصاءات اللازمة للمؤسسات الأهلية والنسوية. والمهتمة بالعمل لأجل تحسين هذا الواقع.

وتطلع مركز شؤون المرأة - برنامج الأبحاث والمعلومات- هذا العام إلى تحفيز شبان وشابات في مجال البحث العلمي. حيث طرح فرصاً بحثية للعمل على إعداد دراسات تخص الشأن السياسي والمعرفي لقضايا ومشكلات المرأة الفلسطينية حيث تقدم 13 مقترحاً. تم تشكيل لجنة استشارية لتساهم في اختيار العناوين البحثية الأكثر الحاحاً وأهمية. إذ تم اختيار 4 عناوين وهي:

الدراسة الأولى: "دور المرأة في الثورات العربية وانعكاسها على المرأة الفلسطينية". الدراسة الثانية بعنوان: "دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من الوصول لصناعة القرار". الدراسة الثالثة: "أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على تناول قضايا المرأة الاجتماعية من وجهة نظر الإعلاميين في قطاع غزة". والدراسة الرابعة: "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الحيز العام والخاص".

وتعتبر هذه الفرص الأولى للباحثات والباحثين للعمل مع مركز شؤون المرأة. حيث يتطلع مركز شؤون المرأة إلى استقطاب باحثات وباحثين شباب يمكنهن من خوض المجال البحثي بثقة أكبر مع تقديم كافة المساهمات اللوجستية والمعرفية. ولا يسعنا في هذا المقام إلا تقديم الشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الاستشارية لما قدموه من استشارات للباحثات والباحثين طيلة فترة العمل البحثي. ونخص بالذكر د. ناصر أبو العطا أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأقصى، والكاتب أ. طلال عوكل. أ. آمال صيام مديرة مركز شؤون المرأة.

كما نأمل أن تستفيد المكتبة النسوية والعربية من هذه الأبحاث الحديثة. وأن تشكل سندا للجهات صانعة القرار. لتحسين وتطوير آليات وبرامج عمل تتناسب مع واقع النساء الحالي.

هداية شمعون

منسقة برنامج الأبحاث والمعلومات

مركز شؤون المرأة- غزة

ملخص تنفيذي

مقدمة:

تأتي أهمية البحث للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات والحركات السياسية في تعزيز دور المرأة وتمكينها من الوصول لصناعة القرار، والوقوف على التحديات التي تواجه المرأة وتحويل دون تقلدها المواقع الهامة داخل المنظمات والحركات السياسية، ويكون إضافة في ظل محدودية الأبحاث التي تطرقت لوضعية النساء داخل المنظمات السياسية ودورها في صناعة القرار الحزبي. لذا استهدف البحث فئة النساء الناشطات في المنظمات والحركات السياسية الفلسطينية وقادتها من الرجال والنساء المتواجدين في قطاع غزة. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع هذا النوع من الدراسات، مع استخدام أداتين بحثيتين وهما مجموعات العمل المركزة، والمقابلات المعمقة.

وتحور السؤال الرئيس للبحث حول "هل تقوم المنظمات والحركات السياسية في تمكين النساء من صناعة القرار؟"

أهم النتائج:

- تراجع دور المنظمات والحركات السياسية في العمل الوطني الناجم عن متغيرات أهمها الاحتلال، وعدم الاستقرار، وانفاق أو سلب والانقسام والحصار، وانعكس هذا التراجع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- لم تعكس مشاركة النساء في المنظمات السياسية الدور الحقيقي للمرأة، ولم ترتق لصناعة القرار داخل التنظيم؛ وذلك يعود لقلّة تمثيل المرأة في الهيئات حيث تراوحت نسبة مشاركة النساء في صناعة القرار داخل المنظمات من (19-4%) .
- عدم قيام معظم المنظمات والحركات السياسية بتطوير أنظمتها الداخلية منذ عشرات السنين. وتصلها من الموائيق التي وقعت عليها بشأن تطوير مشاركة المرأة داخلها.
- تفاوت مشاركة النساء في الهيئات القيادية من تنظيم لآخر وأن مشاركة المرأة تتسع في القاعدة وتنخفض في قمة الهرم، وسجلت المرأة أوسع حضور لها في صناعة القرار الحزبي في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، حيث وصلت نسبة مشاركتها (40%)، وسجلت أدنى تمثيل في حركة فتح.

أهم التوصيات:

- على المنظمات السياسية أن تعمل على تطوير أنظمتها الداخلية بما يضمن تعزيز وتمكين مشاركة المرأة السياسية فيها.
- رفع نسبة تمثيل النساء داخل مواقع صناعة القرار داخل المنظمات من خلال نسبة منصفة وملزمة يتم تضمينها في النظام الداخلي.
- تأهيل كوادر نسوية شبابية للقيام بدورهن الوطني والمجتمعي، وضخ دماء جديدة ضمن الهياكل التنظيمية للمنظمات السياسية.
- العمل على ديمومة برامج التمكين السياسي للمرأة المنفذة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وعدم رهنه بالتمويل الخارجي.
- العمل على تغيير أنماط التنشئة الاجتماعية من خلال إعداد برامج تربية وتوعوية في مجال النوع الاجتماعي وحقوق المرأة.

المبحث الأول

منهجية وأدوات البحث

المقدمة:

تعد المشاركة السياسية للمرأة عنصراً مهماً في بناء الوطن، وفي تطوير آليات الحكم الصالح كمفهوم بات قيد التداول في المحافل الدولية وفي بلدان دول العالم المتقدمة . وتطالب العديد من المنظمات الدولية حكومات دول العالم الثالث بتمكين المرأة سياسياً ومنحها دوراً سياسياً رائداً يصل إلى أعلى المراتب القيادية في الدول حيث طالبت الأمم المتحدة العديد من الدول العربية باحترام حقوق المرأة وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها لذا وقعت نحو(21) دولة عربية على أهم الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق المرأة وهي اتفاقية "سيداو" التي صدرت من قبل الأمم المتحدة في عام (1979) من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

بالنسبة للمرأة الفلسطينية فتعد مشاركتها ذات خصوصية تنبع من خصوصية الوضع السياسي والنضالي الفلسطيني وإسهامات المرأة التاريخية فيه، لاسيما أن المرأة الفلسطينية خاضت مراحل النضال الوطني المختلفة ضد الاحتلال الإسرائيلي ومازالت مستمرة في العطاء على الرغم من المعاناة والضعف التي تعاني منها خاصة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الناجمة عن الحصار والتي خُذ من الفرص المتاحة لتنمية ودعم المرأة الفلسطينية في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا سعت الباحثتان إلى إعداد هذا البحث الذي يناقش دور التنظيمات والحركات السياسية في تمكين المرأة الفلسطينية من الوصول إلى مراكز صنع القرار داخل التنظيمات السياسية.

واستهدف البحث النساء الناشطات في التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية وقادتها من الرجال والنساء المتواجدين في قطاع غزة.

وتتبع أهمية مشاركة المرأة داخل التنظيمات السياسية من أهمية الدور الذي تلعبه تلك التنظيمات في تشكيل الوعي السياسي والتغيير الاجتماعي للنساء والرجال على حد سواء و من خلالها تساهم بالارتقاء بالقوانين السارية إلى المستوى المطلوب وذلك لضمان مساواة النساء مع الرجال في المجتمع الفلسطيني خاصة وأن مستوى تقدم المجتمعات يقاس بمدى انخراط النساء في الحياة السياسية والعامه وأن انخراط المرأة في الحياة السياسية ومشاركتها في إدارة الشأن العام هو حق من حقوقها الأساسية التي كفلتها الشرعية الدولية والقوانين الوطنية لا سيما وأن هذه المشاركة لها دور في عملية تحقيق التنمية الشاملة القائمة على المشاركة الفعلية والحقيقية للمرأة جنباً إلى جنب مع الرجل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون معظم الدراسات السابقة وأوراق العمل البحثية التي قُدمت خلال عدة مؤتمرات تتحدث عن ضعف تواجد المرأة داخل التنظيمات والحركات السياسية رغم الولوج المبكر للمرأة في الحقل الوطني والسياسي وأن هناك معيقات تحول دون مشاركة المرأة بفعالية داخل التنظيمات السياسية، حيث اتضح من خلال القراءة والتحليل والناقشة، أن معظم التنظيمات السياسية لا تُحضر عملياً على مشاركة المرأة في صناعة القرار داخل تنظيماتها، على الرغم من أن أنظمة هذه التنظيمات تُص بشكل مكتوب على المشاركة، وعدم التمييز في الوصول لصناعة القرار بين الجنسين، عدا عن ذلك أن كل من وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني كفلا للمرأة الحق في المشاركة بشكل كامل مثل الرجل، وكذلك تضمنت الاتفاقيات الدولية هذا الحق ومنها اتفاقية "سيداو" وقرار(1325) وغيرها من القرارات الأخرى.

لذا ترى الباحثتان أن هناك ضرورة للبحث ودراسة مجمل العوامل والعناصر التي من شأنها أن توضح مستوى مشاركة المرأة في صناعة القرار وماهية هذه المشاركة والأسباب التي تحول دون تقلد النساء المواقع القيادية العليا في التنظيمات والحركات السياسية وسبل تطوير هذه المشاركة كي ترتقي لحجم ومشاركة وتواجد المرأة في المجتمع.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى:

- التعرف على دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من صناعة القرار.
- التعرف على الأسباب التي تَحَد من مشاركة النساء بفعالية داخل التنظيمات والحركات السياسية.
- الوقوف على التحديات والمعوقات السياسية والاجتماعية والذاتية التي تواجه المرأة داخل التنظيمات والحركات السياسية والتي تحُول دون وصولها إلى مواقع صنع القرار.
- الخروج بتوصيات ومقترحات من شأنها أن تعزز وتمكن موقع المرأة في العمل التنظيمي الحزبي.
- يكون البحث مرجعاً للباحثين/ات والمهتمين/ات بالقضايا السياسية ومشاركة المرأة على وجه الخصوص وطلبة الجامعات .
- أن يساعد مركز شؤون المرأة في غزة في عملية رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج التي تتعلق بالتمكين السياسي للنساء.

مشكلة البحث وأسئلته :

هل تقوم التنظيمات السياسية الفلسطينية بتمكين وصول النساء إلى مواقع صناعة القرار؟

ويتفرع من السؤال الرئيس للبحث عدة أسئلة فرعية تتمحور في التالي:

1. ما الأدوار التي تتقلدها المرأة داخل التنظيمات والحركات السياسية؟
2. هل تساهم التنظيمات السياسية في إشراك النساء في صناعة القرار الحزبي؟
3. هل تطبق التنظيمات السياسية ما جاء في أنظمتها الداخلية والمواثيق التي وقعتها بشأن تطوير مشاركة النساء في صناعة القرار؟
4. هل تبني التنظيمات والحركات السياسية رؤية تقدمية تجاه دعم ومساندة قضايا المرأة؟
5. ما دور المرأة في حوارات المصالحة الوطنية المشاركة فيها قادة التنظيمات والحركات السياسية؟
6. ما العلاقة بين التنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني؟
7. ما دور الأطر النسائية التابعة للتنظيمات السياسية في دعم قضايا المرأة؟
8. ما الآليات التي تستخدمها التنظيمات في استقطاب الأعضاء؟
9. هل تؤمن التنظيمات السياسية بتدافع الأجيال داخلها؟
10. ما المعوقات التي تحَد من مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار داخل التنظيمات السياسية؟

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا النوع من الدراسات، والذي يعتمد على التحليل والبحث المعمق لموضوع الدراسة.

معيقات البحث:

واجهت الباحثين بعض المعوقات التي تتمثل في:

ضعف تجاوب نشطاء المجتمع المدني والأكاديميين في المشاركة في مجموعة العمل المركزة الخاصة بهما، وعدم التزامهم بالمواعيد. عدم وجود إحصاءات رقمية موثقة حول نسبة تمثيل المرأة في جميع الهيئات التنظيمية نتيجة تأخر معظم التنظيمات في عقد مؤتمراتها العامة وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.

أدوات البحث:

مجموعات العمل المركزة: اعتمد البحث على تنظيم أربع مجموعات عمل مركزة، حيث ضمت المجموعة الأولى قيادات من الصف الأول المنتمين إلى خمسة تنظيمات سياسية، وهي (فتح وحماس والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب فدا)، والمجموعة الثانية شملت منلات عن الأطر النسوية من جميع محافظات القطاع ونشاطات في العمل النسوي والمجموعة الثالثة ضمت أكاديميين/ات ونشطاء مجتمع مدني من محافظات مختلفة من القطاع ومن أعمار مختلفة، والمجموعة الرابعة تشمل نساء عضوات الأحزاب سياسية مختلفة. وتراوحت أعداد المشاركين/ات في المجموعات من (8-12) مشارك ومشاركة. من مناطق مختلفة من القطاع ومن أعمار مختلفة من الجنسين وتنوع في الخبرات والتخصصات العلمية.

المقابلات العميقة: تم إجراء عشر مقابلات معمقة مع قادة التنظيمات السياسية في قطاع غزة من الصف الأول والثاني للقيادة. شملت نساء ورجال من معظم التنظيمات والحركات السياسية وهي حركة المقاومة الإسلامية - حماس -، حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح -، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، جبهة النضال الشعبي، المبادرة الوطنية، الجبهة العربية الفلسطينية والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا - وحركة الجهاد الإسلامي.

عينة البحث:

استهدف البحث بشكل مباشر النساء الفلسطينيات المنتسبات للتنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية و الناشطات النسويات في الأطر النسوية التابعة للتنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة.

حدود البحث:

تحدد النطاق الجغرافي للبحث في محافظات قطاع غزة الخمس ويأتي الحد الزمني لهذا البحث بدءاً من عام (1978) وهي بداية تشكيل الأطر النسوية التابعة للتنظيمات السياسية وبدء تأطير مشاركة المرأة في الحياة السياسية حتى عام (2013).

مصطلحات البحث:

التمكين: عبارة عن عمليات مستمرة من المقاومات والتحديات من قبل المجموعات الأقل قوة أو القطاعات المهمشة وهو ما يؤدي إلى إحداث تغيير في درجات الاستحواذ على القوة، وهو لا يعالج النتائج السلبية الناجمة عن التسلط والهيمنة فقط بل يستهدف أيضاً تغير طبيعة القوى النظامية التي تعمل على الإقصاء والتهميش والظلم وتبديل أجهتها أي أنه تغيير شامل في علاقات القوة.¹ التمكين السياسي: هو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهيكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديداً. ليس المقصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية المنتفذة.²

التنظيم السياسي: هو مجموعة من الناس من ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة والهدف المتفق عليه يسعون بوعي وعمق وإصرار لتحقيق الأهداف التي يؤمنون بها، وأن يسودوا بنظرتهم ومبادئهم وهم قادرين فعلاً على أن يعملوا وينشطوا نشاطاً سياسياً مستمراً في سبيل تحقيق الأهداف المتفق عليها، ويرتبطون ببعضهم البعض وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل والنشاط التنظيمي.

الإطار النسوي: هو جسم أنشأته التنظيمات السياسية مع نهاية السبعينيات بهدف التعاطي مع قضايا المرأة من وجهة نظر نسوية قائمة على تعزيز حقوق المرأة داخل التنظيمات على قاعدة المساواة والعدالة وعدم التمييز على أساس الجنس ويقوم الإطار بتنظيم الفعاليات الجماهيرية والشعبية وعملية التحشيد.

المشاركة السياسية: هي مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المهمة في صنع القرار (السلطة التنفيذية، والتشريعية، والأحزاب). وتشمل هذه النشاطات: التصويت لانتخاب الممثلين في المستويات كافة: المشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين؛ الانضمام والعمل في الأحزاب السياسية؛ المشاركة في النشاطات المختلفة المتعلقة بالمجتمع المحلي؛ والمشاركة في النشاطات السياسية غير التقليدية كالمظاهرات والمسيرات والكتابة في الصحف بالإضافة للترشح للمجالس الانتخابية وتبوء المراكز السياسية بالتعيين في مختلف مستويات السلطة.³

الهيئة المحلية: تعرف الهيئة المحلية بوحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي إداري معين تكون حدوده وفقاً للخرائط الهيكلية المعتمدة حسب الأصول.⁴

1 المعهد العربي للتخطيط بالكويت. تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية. 2008 بالإمكان الإطلاع على الرابط التالي: <http://www.arabapi.org/delivery/develop>

bridge72pdf

2 غلام، فريدة. حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات. الحوار التمدن. العدد 1341

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المرأة في الحياة العامة. 2010

4 قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005

المبحث الثاني

التنظيمات والحركات السياسية في فلسطين

نبذة تاريخية عن التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية:

نشأت التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية منذ العشرينيات منذ هذا القرن حيث فرضت ظروف الانتداب والاحتلال الإسرائيلي وفقدان الاستقلال التي عاشها الشعب الفلسطيني منذ مطلع القرن نفسه على كل جوانب حياة المجتمع ومن ضمنها التنظيمات والحركات السياسية.

ويمكن القول أن القضية الأساسية التي فرضت نفسها على هذه التنظيمات هي قضية التحرر الوطني والحصول على الاستقلال والتخلص من تبعية الاحتلال وهذا ما ميزها عن التنظيمات السياسية في مختلف أنحاء العالم¹ ولقد تميزت الفترة الواقعة بين عامي (1949 و 1969)، بظهور عدد من التنظيمات الفلسطينية المنتشرة على امتداد الساحة العربية، والتي تؤكد، في مجموعها، على ضرورة إبراز الذات الفلسطينية.

فمعظم التنظيمات والحركات السياسية نشأت في ظروف مختلفة وغير طبيعية عن الظروف والسياقات الاجتماعية التي تنشأ فيها التنظيمات السياسية في دول العالم. حيث ارتبطت تلك النشأة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي الذي عانت منه القضية الفلسطينية على مدار قرن من الزمان. هذا الظرف الاستثنائي أثر على أداء وعمل تلك التنظيمات بمختلف أبعادها وتوجهاتها وأماطها وحتى في علاقتها التبادلية مع المجتمع. ما جعل الهم الوطني والتحرري لهذه التنظيمات يتربع على قائمة أجندتها الحزبية مقابل ضعف التفاتها للقضية الاجتماعية والنسوية والتي بقيت على الهامش والتعاطي معها حين الضرورة.

وينظر البعض لهذه الحالة الاستثنائية التي أحاطت بنشأة وتكون التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية: مبرراً قوياً لعدم أخذ تلك التنظيمات بالقضايا الاجتماعية على رأس أولوياتها، وقد يكون هذا التوجه مبرراً إلى حد ما، ولكن ذلك لا يعني أبداً أحقية التنظيمات في تجاهلها للقضايا الاجتماعية وعلى رأسها النسوية، خاصة وأن التنظيم السياسي هو مؤسسة ذات طابع اجتماعي يرتبط بعلاقات تبادلية تكاملية مع المجتمع الفلسطيني ومن الضرورة عدم ترك الهم الاجتماعي وتحتيته جانباً على حساب الوطني والسياسي، ويجب الأخذ بعين الاعتبار موضوع التوازن عند طرح القضايا السياسية والاجتماعية حتى لا يطغى جانب على آخر.

1 الملتقى المدني. الأحزاب السياسية: غرس بذور الديمقراطية في قلب المجتمع. ص رقم 12

وعلى الرغم من الاختلافات بين التنظيمات الفلسطينية في التوجهات الأيديولوجية، إلا أن معظم التنظيمات انضوت تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وقادت نضاله من أجل التحرر والاستقلال. ومع توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام (1994)، ودخول السلطة الفلسطينية إلى أرض الوطن، بدأت مرحلة جديدة من حياة الشعب الفلسطيني عكست نفسها على مجمل جوانب حياته كما عكست نفسها على التنظيمات السياسية الفلسطينية التي وقع على عاتقها عملية التغيير وتطوير برامجها وسياساتها بما يتلاءم مع المرحلة. وترى الباحثة (دنيا الأمل إسماعيل) أنه بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية مناطق الحكم الذاتي، أعطت الفرصة للشعب الفلسطيني كي يعبر عن انتمائه الحزبي لهذا التنظيم أو ذاك بصورة علنية؛ لذلك لم يأت صدفة تسارع تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية غير أن الأطروحة السياسية التي ينطلق أو يقف على أرضيتها أي حزب قد اختلف واقعا. فالاتفاق أو الاختلاف مع أوسلو أصبح لا يشكل بالضرورة عائقاً أمام تعاطي التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية مع المرحلة الجديدة بشكل يسمح لها بالتعبير عن ذاتها ومرحلتها دون إخلال بالقضايا الوطنية.

وترى الباحثتان أن وجود وتعدد التنظيمات والحركات السياسية في أي مجتمع من المجتمعات يعد ظاهرة صحية، وهي من الدلائل والمؤشرات على صحة وعافية المجتمع وهي من أركان وأسس الدولة الديمقراطية والحكم الصالح.

أهداف التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية:

جاءت معظم التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا في سياق الرد على التحديات الناجمة عن الاستعمار الغربي وما تلاها من أزمة الحداثة وانهيار الدولة العثمانية، ومواجهة المشروع الصهيوني الاستيطاني. حيث لم تحقق هذه البرامج لأي تمايز يجعلها تشكل محطات جذب جماهيرية إلا بتوافر عدة عناصر، منها أن تشكل امتداداً أيديولوجياً مهيماً إقليمي أو عالمياً، يتمثل في دول قائمة أو حركات كبرى فاعلة لها القدرة على إعطاء تفسيرات وإجابات سياسية وفكرية، وللجوء إلى نمذجة المبادئ والقيم الثقافية لجعلها في متناول عامة الناس وتبني مواقف حازمة في مواجهة الحركة الصهيونية والاحتلال. كما يفرض الواقع السياسي الفلسطيني على هذه القوى والتنظيمات دوراً أكثر ليس فقط في الوصول إلى الاستقلال السياسي وإقامة الدولة الفلسطينية، بل التركيز على نيل الحقوق الوطنية في عملية بناء المواطن الفلسطيني ثقافياً وسياسياً. وفي نسج التحالفات الدولية، وتفعيل وتوجيه الحياة السياسية الفلسطينية نحو تشكيل قوة مانعة تمنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق المواطن الفلسطيني وتتدخل لحماية الأفراد وقت الحاجة. إن الجمع بين المهمتين: مهمة رؤية والسعي إلى تحقيق المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وبناء المجتمع الفلسطيني الديمقراطي وإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ولبناء الدولة المستقلة الديمقراطية² كما يرى الباحث (تيسير محسين) "أن الحركة الوطنية الفلسطينية شهدت داخل الحقل السياسي، ومن ثم النظام السياسي الفلسطيني تسارع الرؤى البديلة وعمليات إحلال واحدة محل أخرى واشتباكها في عمليات الحوار والمعارضة السياسية والتنافس الحزبي في مختلف جوانبه، فالإجاء القومي أصبح بديلاً للقيادة التقليدية ذات النزعة العشائرية ووطنية فتح مقابل الإجاء القومي المهمين على قيادة منظمة التحرير وأخيراً إسلامية حماس في مواجهة وطنية المنظمة منذ منتصف السبعينيات"³.

برامج التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية وعلاقتها بالمرأة

تُعبّر برامج التنظيمات السياسية المختلفة عن الخطاب التنظيمي الموجه من قبلها للمرأة، وبإلقاء نظرة سريعة على ثلاثة من البرامج التنظيمية لبعض التنظيمات والحركات الفلسطينية التي ترشحت للانتخابات التشريعية والتي أجريت في العام (2006)، نجد بأن هناك تفاوتاً ملحوظاً في الخلفية الفكرية التي ينطلق منها كل تنظيم في تعاطيه مع القضايا النسوية؛ فحركة حماس والتي تتبع فكر حركة الإخوان المسلمين العالمية ومؤسسها الشيخ حسن البنا أسس قسم الأخوات المسلمات وكانت أول رئيسة لهذا القسم هي لبيبة أحمد من مصر وأنشأ لها معهد أمهات المسلمين في مدينة الإسماعيلية كما أن الجماعة رشحت أكثر من مرة نساء على قوائمها الانتخابية مثل الدكتورة منال أبو الحسن والدكتورة مكارم الديري وجهان الخلفاوي في مصر ومريم فرحات ومريم صالح في فلسطين والدكتورة حياة المسيمي في الأردن، وأن الجماعة في مصر تنظر بعدم أهلية المرأة لرئاسة الدولة ولكن يسمح لها بتقلد ما دون ذلك من المناصب بما فيها رئاسة الوزراء⁴ لذلك استمدت حركة حماس بعض مبادئها من تعاليم ومبادئ حركة الإخوان المسلمين في مصر فبالاطلاع على البرنامج السياسي لكتلة التغيير والإصلاح التابع لحركة حماس والنابع من النظام الداخلي لها، وجدت الباحثتان أن

2 ناصر عدوي، منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، بين مهمات تعزيز المشاركة السياسية ومتطلبات العمل مع حركات التضامن الدولي، جريدة حق العودة - العدد 30-29.

3 محيسن، تيسير، النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث - دراسة بنوية، جامعة بيرزيت، ص 3

4 موسوعة ويكيبيديا

البند المتعلق بالمرأة الفلسطينية أشار في أكثر من بند على تركيزه وسعيه نحو تعزيز القيم السائدة حول المرأة الفلسطينية المرتبطة بالشريعة الإسلامية، والأدوار التقليدية المناطة بها، والتي تعكس من خلالها الثقافة الاجتماعية السائدة؛ ولم يكن هناك أية إشارة واضحة على نية الحزب في العمل على تعزيز دورها في المشاركة السياسية بشكل عام، مقابل إشارة خجولة إلى أن الحركة تعتبر المرأة الفلسطينية شريكة في الجهاد والنضال.⁵ وجاء ذلك في تصريحات وردت لكل من النائب هدى نعيم وجميلة الشنطي اللتين أكدتا فيها أن الحركة تحفز على مشاركة المرأة في المجال السياسي، وأن الاهتمام بالنساء والرؤية جَاههن كانت رؤية إستراتيجية، وليس فعلاً طارئاً أو ردة فعل. وإنما كان يخطط له في أوائل السبعينيات لأن يكون هناك جسم نسائي مواز ومتكامل في الأدوار وأن رؤية الحركة للنساء والمشاركة في برنامجها تعتمد على أن أي عمل مجتمعي لا بد وأن تكون المرأة جزءاً منه، وأن أي بناء تستثنى منه النساء يكون بناءً غير متكامل؛ لأن المجتمع يقوم على المرأة والرجل وأن المرأة منحت مساحات من المشاركة في كافة الميادين ومنها عضوية مجلس الشورى للحركة وأن هذا التدرج شكل تأثيراً في العمل السياسي والحركي الذي أتاح للنساء المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

أما البرنامج الانتخابي لحركة فتح وفي البند المتعلق بالمرأة الفلسطينية أيضاً كان هناك غياب واضح لنية الحزب على تطوير دور المرأة الفلسطينية وتعزيزه في قضية المشاركة السياسية والحزبية مع بعض الإشارات والتي يمكن وصفها بالشعارات حول المطالبة بحماية حقوق المرأة ومنع التمييز ضدها،⁶ ويأتي البرنامج الانتخابي هذا امتداداً للنظام الداخلي للحركة والذي يرفع العديد من الشعارات مثل "الكرامة الإنسانية" و"حرير الإنسان" خاصة ما تواجهه المرأة من تمييز يعطل قدراتها النضالية ومساهماتها الفاعلة في كافة المستويات التنظيمية والحركية.⁷ كل ذلك من دون وجود آليات واضحة حول سبل تنفيذ ذلك أو حتى آليات تعزيز دور المرأة في الحركة وهيئاتها المختلفة.

أما بالنسبة للسياسات الفلسطينية فمن خلال الاطلاع على البرنامج الانتخابي لقائمة (أبو علي مصطفى) الممثلة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعد أول البرامج التي جُذ فيها اهتماماً جدياً بالقضية النسوية، وذلك لما تضمنه من تأكيد ليس على حفظ الحقوق للمرأة الفلسطينية فحسب، وإنما على ضرورة تجسيد المساواة بينها وبين الرجل على أرض الواقع، بالإضافة إلى وضوح الرغبة لدى الحزب في سن التشريعات واتخاذ الخطوات والمبادرات للتوجه نحو السياقات التي يمكن من خلالها تعزيز هذا التواجد النسوي الفاعل في الحقل الاجتماعي كافة، وذلك ضمن الإشارة إلى الخطط التي سيقوم التنظيم ببنائها لتنفيذ رؤية التنظيم لوضع المرأة الفلسطينية في المجتمع.⁸

ويأتي ذلك البرنامج منسجماً مع النظام الداخلي للجبهة الشعبية حيث ورد ذكر المرأة في بندين رئيسيين هما: المادة السابعة والتاسعة عشر من النظام الداخلي والتي أكدت الجبهة على مواصلة نضالها من أجل توسيع وتعزيز المكتسبات والحقوق المختلفة للنساء على طريق المساواة والتحرر الاجتماعي واشتراطها على العضو "أن يتخذ موقفاً عملياً تقديمياً من مسألة المرأة وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف".

فيما يعتمد الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) في طرحه للقضايا الاجتماعية والتعليمية والثقافية في بند الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها حيث يؤكد على: (يلتزم حزب "فدا" بالدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع وفي الهيئات القيادية والمؤسسات الرسمية التنفيذية والتشريعية والقضائية، وضرورة سن التشريعات والقوانين التي تضمن مساواتها في الحقوق مع الرجل وتنهاي مختلف أنواع الاضطهاد والاستغلال والتمييز ضدها في العائلة والعمل ومؤسسات المجتمع، بما في ذلك وضع قانون عصري وتقدمي للأحوال المدنية وحماية حقوق الأسرة والأمومة).⁹

من خلال النهج الفكري للتنظيمات السابقة ترى الباحثتان أن التنظيمات الديمقراطية واليسارية تتقارب في نهجها الفكري تجاه قضية المساواة في الحقوق والواجبات للمرأة القائمة على عدم التمييز وتعطي انطباعاتاً تقديمياً تجاه قضية المرأة وتمكينها من صناعة القرار، وأن التنظيمات الوطنية العلمانية تبنت نفس النهج ولكن عند التطبيق تبرز الفجوة ما بين النظري والتطبيقي على أرض الواقع وهذا

5 البرنامج السياسي لكثلة التغيير والإصلاح 2006

6 البرنامج الانتخابي لحركة فتح 2006

7 النظام الداخلي لحركة فتح

8 البرنامج الانتخابي لقائمة الشهيد أبو علي مصطفى 2006

9 النظام الداخلي الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"

يعطى دلالات في رؤية التنظيمات السياسية المختلفة لقضية المرأة، ويرتبط هذا التفاوت بالخلفية الفكرية والعقائدية التي ينتمي إليها التنظيم السياسي.

مراحل مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والحزبية:

لم يعد الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية من قبل الترف الفكري بقدر ما هو أصبح واقعاً يفرض نفسه على الساحة الفلسطينية طوال الحقب الماضية وحتى وقتنا الراهن انطلاقاً من أهمية مشاركة المرأة في صياغة مستقبلها السياسي بالتوازي مع مشاركة الرجل من أجل الوصول للوحة فنية متكاملة المعالم تستطيع من خلالها أن توجد لها مكاناً يليق بتضحياتها وعطائها على مر التاريخ، فلم تعد مشاركة المرأة الفلسطينية مشاركة رقمية بقدر ما تطمح أن تكون شريكاً رئيساً وفاعلاً على قاعدة المساواة والعدالة والشراكة في القرار أسوة بالنضال.

وسجلت المرأة الفلسطينية حضوراً فاعلاً في كل المحطات النضالية منذ الانتداب البريطاني مروراً بمقاومة ومواجهة الاحتلال حيث تنوعت أشكال مشاركتها في عمليات النضال الوطني بدءاً من العمل الخيري والإغاثة وتشكيل الاتحادات والمؤسسات لتنتقل فيما بعد للعمل الفدائي وهناك نماذج يعرج بها التاريخ لنماذج من الحركة الوطنية اللواتي فُقدن الكفاح المسلح بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، أمثال خالدة جرار، وليلى خالد، ودلال المغربي، عابشة عودة، فاطمة البرناوي وغيرهن، لتشهد هذه الحقبة مرحلة جديدة من مراحل النضال والتحرر الوطني وفي نهاية السبعينيات ومع نضج ووعي المرأة بأهمية مشاركتها السياسية، شكلت مجموعة من النساء الطليعات أطر أو اتحادات اللجان النسوية غلب الطابع السياسي على عملها مثل: اتحاد لجان العمل النسائي الذي بادرت إلى إنشائه الجبهة الديمقراطية عام (1978)، لجنة المرأة العاملة التي أنشأها الحزب الشيوعي الفلسطيني عام (1980)، ولجنة المرأة الفلسطينية التابعة للجبهة الشعبية عام (1981)، ولجان المرأة للعمل الاجتماعي عام (1982) التابعة لحركة فتح، واتحاد لجان كفاح المرأة عام (1988)، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية للعمل الموحد عام (1989)، واتحاد لجان العمل النسائي الذي كان موجوداً منذ عام (1978).¹⁰

وقد عبرت لوائح تلك الأطر عن مضامين ديمقراطية ربطت فيها العمل الوطني بالاجتماعي من أجل تعزيز دور الحركة النسوية داخل الحركة الوطنية بما ساهم في اتساع قاعدتها الشعبية. ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عام (1987) في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة حيث ساهمت المرأة الفلسطينية وبشكل ملحوظ في كافة الفعاليات الكفاحية وكان من بين النساء الشهيديات والجريحات والأسيرات، حيث تقدمت النساء الصفوف الأولى في المظاهرات والمواجهات وكان لها دور ريادي في قيادة وتسيير نشاطات الانتفاضة وعلى صعيد دورها المجتمعي المقاوم الذي برز من خلال انخراطها بالأطر النسوية، والأحزاب السياسية، والأنشطة النقابية والطلابية، والمقاومة المسلحة والعمل الفدائي، والمقاومة المدنية... وقد برزت في تلك الفترة جمعيات نسوية ذات طابع تنموي وتوجهات دولية لعبت فيما بعد دوراً مهماً في تحديد مسار الحركة النسوية ومطالبها.

وشهدت السنوات الأولى للانتفاضة زخماً لنشاطات المنظمات النسوية من حيث العدد المنتسب لهذه المنظمات، فاتسعت دائرة عملها لتصل إلى أوسع قطاع شعبي في كافة المناطق وبذلك تمكنت من الحصول على الدعم الشعبي والدولي وبفضل التنسيق بينها والعمل المشترك استطاعت تحقيق الكثير من الأهداف ومنها بناء كادر نسوي واع لقضاياها يمتلك الخبرة والرعاية والمقدرة على التحريض والاتصال ما مكنهن من طرح قضاياهن عبر مجموعة من البرامج التي ساهمت في نقل قضية المرأة من كونها قضية تتعلق بالنساء لقضية مجتمعية.¹¹

وتشير الأدبيات الفلسطينية في الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) التي شهدت أول حرك شعبي جامع للفلسطينيين رجالاً ونساءً ضد الاحتلال الذي أنكر حقوق الشعب الفلسطيني، حيث نجحت الانتفاضة الفلسطينية في تحريك المجتمع الفلسطيني ليخوض نضالاً شعبياً مميّزاً برزت فيه المرأة الفلسطينية وتوسعت أدوارها وعمق من مشاركتها بفعل الحركة الشعبية الشاملة التي قادها الشعب الفلسطيني بكل فصائله وتنظيماته تحت لواء القيادة الوطنية الموحدة حيث كتبت الباحثة (ايلن كتاب) في هذا الشأن

10 دراغمة، عزت، الحركة النسائية في فلسطين 1903م-1990م، مكتب ضياء للدراسات، القدس، ط1، أيار 1991م، ص108.

11 كمال، زهيرة، تجربة العمل النسائي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي، من كتاب الحركة النسائية الفلسطينية- إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية، ط1، فلسطين، رام الله، 2000م، ص29.

اقتباساً عن الباحثة (أرلين أيسن) فيما يتعلق بخصوص مشاركة النساء في حرب فيتنام: ”الحرب الشعبية هي حرب النساء. لأن مشاركة النساء أساسية للنجاح، فمبدأ أن كل مواطن يجب أن يصبح جندياً يختبر، فالجبهة في كل مكان. فالقرية التي تكون وادعة اليوم قد تصبح ساحة قتال والكل مطلوب منه أن يشارك“ (Kuttab:70, 1989). وحددت الباحثة (ايلين كتاب) مرحلتين واضحتين في الانتفاضة الفلسطينية لطبيعة مشاركة النساء: اتسمت المرحلة الأولى بكونها انتفاضة عفوية واسعة ونهضة وطنية عامة رافقتها تعبئة واسعة للنساء الفلسطينيات للنضال بكافة أشكاله، والثانية تمثلت في انخفاض مشاركة النساء في السياسة والنضال الذي لم يلاحظ انخفاضاً في حركتهن الاجتماعية، بل إن قاعدة نضالهن في هذه الفترة كانت مختلفة وعكست الخصائص العامة للمرحلة.¹²

وزاد انخراط النساء في الأطر والتنظيمات السياسية إبان الانتفاضة الأولى حيث بلغ عددهن حوالي الألف امرأة، ولكن مع مرور العام الأول للانتفاضة ونظراً لبطش المحتل تراجع الدور النسوي، وعاد العمل النسوي نخبوياً عاجزاً عن التعامل مع هموم النساء وتطلعاته المستقبلية (جاد الله: 60، 2007). ومع ذلك فترى (إصلاح جاد) أنه كان للنساء دوراً مهماً في إدامة هذه الانتفاضة من خلال الشبكات الداخلية التي بنيت وركزت على الأعمال الاجتماعية من زيارات لعائلات الشهداء والأسرى (جاد: 38، 2008). المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ما بعد اتفاقية أوسلو:

لقد كان لاتفاقية أوسلو آثارها على الحركة النسوية الفلسطينية، حيث انقسمت الحركة النسوية الفلسطينية ما بين معارض ومؤيد لاتفاقية أوسلو، وليس هذا فحسب بل اشتد التوجه الديني النسوي ونشط ليستقطب النساء الفلسطينيات بثبات. ومع تشكيل السلطة الفلسطينية وتأسيس أجهزتها ومؤسساتها المختلفة ثم استقطاب العديد من ناشطات الحركة النسوية والمنضويات في إطار الحركة الوطنية، بالإضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية في استقطاب نساء أخريات خاصة من التنظيمات اليسارية إلى الانضمام إلى كوادرها. فبدأ الحزب يخسر دوره بتعاظم دور المؤسسات وأصبحت المرأة التي كانت تتطوع وتخصص الوقت للنشاط التنظيمي والجماهيري موظفة تتقاضى أجراً ثابتاً وتعمل وفق خطط واستراتيجيات مختلفة لا تكون أولويتها بالضرورة العمل الوطني الفلسطيني أو تدعيم دور المرأة الفلسطينية وتمكينها من المشاركة السياسية، وأصبح الصراع الحياتي والمطالبية اليومية للنساء الفلسطينيات عملاً مدفوع الأجر. (الشافعي وعواد: 33، 2009)



المبحث الثالث

المرأة الفلسطينية وصناعة القرار السياسي

مشاركة المرأة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية

تواجه النساء الفلسطينيات تحديات حقيقية بحجم مشاركتها في الحياة السياسية فهناك ضعف هذه المشاركة مقارنة مع تضحياتها وفعلها المجتمعي حيث تكشف المؤشرات الرقمية وتعطينا دلالات بحجم ونوعية هذه المشاركة فعلى مستوى المشاركة في هيكليّة منظمة التحرير الفلسطينية كأعلى سلطة تنفيذية وصلت نسبة تمثيل المرأة (7.5%) في عضوية المجلس الوطني مقابل (744) في دورته الحادية والعشرين المنعقدة في قطاع غزة عام (1996) في حين شكلت نسبة تمثيل المرأة في المجلس المركزي في دورته الحادية والعشرين عام (2000) (5) نساء من أصل (28) في المجلس المركزي¹ في حين لا توجد سوى امرأة واحدة في عضوية منظمة التحرير الفلسطينية كأعلى منصب سياسي في المنظمة هي الدكتورة حنان عثراوي. وتدل المشاركة الضعيفة للمرأة في القيادة العليا للمنظمة التحرير على أن المرأة الفلسطينية لا تشارك بعملية صنع القرارات السياسية العليا بسبب ضعف نسبة تمثيلها في الهيئات العليا للمنظمة فكيف سيؤخذ برأي المرأة في القرارات السياسية على كل من المستويين الوطني والدولي إذا كانت القرارات يتم اعتمادها بناءً على تصويت الأغلبية.

المرأة وانتخابات المجلس التشريعي عامي (1996-2006)

لقد ميز المجتمع الفلسطيني بين الرجل والمرأة على المستويات الثلاث في السلطة الوطنية، التشريعية، التنفيذية والقضائية. ولا أدل على انخفاض مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والعامّة من النسب التي حصلت عليها المرأة في نتائج دورتي الانتخابات التشريعية.

لقد خاضت المرأة الفلسطينية أول تجربة انتخابية لها بعد تشكيل السلطة الوطنية واستطاعت أن توجد لها مكاناً سياسياً وتشريعاً محدوداً بحكم أنها التجربة الأولى لها وحققت نسبة تمثيل (7.5%) من مقاعد المجلس التشريعي بوصول خمسة نائبات للمجلس التشريعي وتطورت هذه المشاركة في الانتخابات التالية عام (2006) حيث زادت نسبة تمثيل النساء في المجلس التشريعي إلى (13%)² وهي تعتبر تحول كمي ونوعي لحجم مشاركة المرأة الفلسطينية والتي تعتبر حديثة نسبياً مقارنة بنساء العالم. وأن هذه النسبة وعلى الرغم من أن هذا التمثيل لم يلبى طموحات النساء والمجتمع المدني والحركة النسوية التي قادت النضال باتجاه تعديل قانون الانتخابات العامّة وتضمينه لخصّة نسوية بنسبة (20%) تكفل لها التواجد في الحقل السياسي في ظل مجتمع ما زالت بنيته التنظيمية والاجتماعية لا تولي الاهتمام ولا تحفز باتجاه تعزيز مشاركة المرأة في الحقل السياسي إلا أن هذه التجربة تعد نقلة نوعية على طريق تطوير مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل أكثر فاعلية.

1 الزريعي، ابتسام، المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة بين الواقع والطموح. المرأة في عراق التغيير. مؤسسة صوت المجتمع، 2005، ص 23.

2 لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات التشريعية الثانية، رام الله، 2006.

وعلى صعيد تحليل نسبة مشاركة النساء المنتسبات للتنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في الانتخابات التشريعية فقد شاركت فقط (15) امرأة، على مستوى الدوائر الانتخابية المختلفة، (11) منهن مستقلات، ومرشحتين عن حركة فتح، ومرشحة واحدة عن الجبهة الشعبية، وأخرى عن الجبهة الديمقراطية، ولم تنجح أي من المرشحات على مستوى الدوائر الانتخابية، ويمكن أن نعزو ذلك، لشدة التنافس بين الأحزاب السياسية، النابع من الأهمية الكبرى التي حظيت بها في الانتخابات ما دفع الأحزاب لترشيح رجال في الدوائر الانتخابية والابتعاد عن المغامرة بمقعد في حالة ترشيح امرأة، ذلك لاقتناعهم أن الرجال أقدر على استقطاب الناخبين. أما بالنسبة للقوائم النسبية فقد ضمت (11) قائمة حزبية (70) مرشحة، فازت منهن (17) مرشحة، (8) مرشحات عن قائمة حركة فتح بنسبة (28.57%)، و (6) مرشحات عن قائمة التغيير والإصلاح (حماس) بنسبة (20.68%) ومرشحة واحدة عن قائمة أبو علي مصطفى بنسبة (33.3%).

وعلى الرغم من أن زيادة تمثيل النساء العددي داخل أروقة المجلس التشريعي إلا أن هذه الزيادة لم تأت بجديد جناه تطوير وتحسين وضعية النساء في الحياة العامة والسياسية، حيث لم يؤد وجود (17) نائب نسوي في المجلس التشريعي إلى سن ولو قانون واحد على مستوى الوطن يلبي طموحات النساء ويحسن من أوضاعهن المجتمعية، ولقد ساهم الانقسام السياسي الذي امتد للحياة التشريعية في تعطيل سن بعض القوانين ذات الخصوصية والأهمية الكبيرة للمجتمع الفلسطيني وعلى رأسها قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وبقيت الأمور تراوح مكانها بل هناك خشية وتخوف من تراجع المكتسبات التي حققتها المرأة من خلال نضال الحركة النسوية والمجتمع المدني طول المرحلة السابقة حيث ما زالت تلك المؤسسات تطمح وتسعى لتأكيد مشاركة المرأة بفعالية في صناعة القرار في جميع المجالات وبشكل خاص في الانتخابات التشريعية القادمة من جانب آخر هناك تخوف بأن تقوم كتلة التغيير والإصلاح بتمرير وسن قوانين من شأنها أن تمس الأسرة الفلسطينية مستغلة حالة الانقسام وتعطل المجلس التشريعي ولاسيما بعد سن قانون تأنيث التعليم والعقوبات ومسودة لقانون خاص بالعمل الصحفي والإعلامي.

المرأة الفلسطينية وانتخابات المجالس المحلية:

إذا كان هناك ثمة أهمية لانتخاب وتمثيل النساء في المجلس التشريعي مستمداً من مشاركتها في تشكيل السياسات العامة والتشريعات فإن هذه الأهمية تتضاعف بالنسبة للمجالس المحلية التي ستتيح الفرصة لتطبيق تلك السياسات والتشريعات وتحولها إلى واقع ملموس.

وتبرز أهمية وجود النساء في مثل هذه المجالس كون تلك المجالس تمس وبشكل مباشر الواقع الحياتي واليومي المعاش للمرأة الفلسطينية، حيث تمكنهن من الاقتراب فعلياً من الجماهير وخلق حالة تواصل يومي وطبيعي معهم، مما سيكون له أكبر الأثر من جهتين:

- الأولى: تقبل وجود النساء في الحياة العامة وخلق حوار مجتمعي قائم على مبدأ المشاركة من كلا الطرفين، يساعد في تشكيل نسيج مجتمعي يدمج النساء على أساس كفاءاتهن وقدراتهن.
- الثانية: تمكين هؤلاء النساء من فرض رؤيتهن النسوية للقضايا التي يتعرضن لها، وذلك من خلال القنوات الشرعية المتاحة³. ومن المعروف أن النظام العسكري الإسرائيلي كان قد منح في العام (1974) حق التصويت للمرأة الفلسطينية في انتخابات المجالس المحلية، بينما لم يمنحها حق خوض انتخابات هذه المجالس، ويجدر بالذكر أنه لم تجر أية انتخابات للمجالس البلدية في قطاع غزة، فيما أجريت آخر انتخابات في الضفة الغربية في عام (1976). وفي ظل حكم السلطة الفلسطينية تم إجراء الانتخابات المحلية الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة، على عدة مراحل تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات المحلية، وقامت بتنفيذ (4) مراحل من الانتخابات المحلية بين عامي (2004 إلى 2005). وفي المرحلة الأولى من الانتخابات للمجالس البلدية والهيئات المحلية التي جرت خلال شهر ديسمبر (2004) لعدد (26) بلدية ومجلس محلي في الضفة الفلسطينية و(10) مجالس محلية في قطاع غزة فازت حوالي (52) امرأة بمقاعد في المجالس المحلية. وخلال المرحلة الثانية لانتخابات المجالس المحلية والتي جرت لـ (84) مجلس محلي وبلدي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة خلال شهر مارس (2005) فازت أكثر من (50) امرأة بمقاعد للمجالس البلدية في الضفة والقطاع حيث شملت قوائم التيار الوطني والتيار الإسلامي (حماس) أسماء لا تقل عن مرشحتين لكل مجلس محلي⁴. وفي عام(2012)، و بتاريخ 10/7/2012 صدر قرار من مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات

3 الأسطل،كمال. الجندر والتحول السياسي والاجتماعي في فلسطين: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وعملية التحول الديمقراطي والسياسي والاجتماعي-دراسة نظرية وميدانية تطبيقية، سلسلة دراسات تنمية 3، ط1، 2008.

4 لجنة الانتخابات المركزية، مصدر سابق

المحلية في كافة محافظات الضفة الغربية بتاريخ 20/10/2012. حيث شارك في هذه الانتخابات (272) هيئة محلية من أصل (353) واستئنيت الهيئات المحلية التابعة لقطاع غزة من قائمة الانتخابات المحلية بسبب صعوبة إجراء الانتخابات المحلية في ذلك الوقت جراء الانقسام الفلسطيني وقد فازت في تلك الانتخابات نحو (210) امرأة و (841) رجلاً⁵ و تدل تلك الأرقام على أن مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية تزداد تدريجياً منذ عام 2005 وحتى عام (2012) إلا أن هذه الزيادة تعتبر ضعيفة مقارنة بمشاركة الرجال في تلك الانتخابات وتشير أيضاً على أن المرأة الفلسطينية مازالت تحتاج إلى برامج توعية وتنقيف سياسي لتحفيزها على المشاركة في الانتخابات المحلية بفعالية ولتشجيع المجتمع بكافة أطرافه لانتخاب وترشيح امرأة تمثله في المجالس المحلية وترى الباحثتان أن الانتخابات المحلية برز فيها الاستقطاب الشديد بين الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية مما كانت له آثار سلبية على حالة الوحدة الوطنية والتماسك داخل الشارع الفلسطيني. ويعتبر هذا مؤشراً على خطورة الأوضاع التي قد قادت إلى انقسام حاد داخل الساحة الفلسطينية.

المرأة الفلسطينية والحياة العامة:

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة العامة فحسب تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني لعام (2012) حول المرأة والرجل في فلسطين أشارت الإحصائيات أن نسبة القضاة من النساء في العام (2011) بلغت نحو (11.3%) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كانت النسبة بالضفة الغربية حوالي (12%) وفي قطاع غزة حوالي (10%). و بلغت نسبة الإناث المشتركات في مجالس الطلبة نحو (26.8%) مقابل (73.2%) من الذكور. أما بالنسبة لتمثيل المرأة في البعثات الدولية الخارجية فقد بلغت نحو (4.3%) من السفراء النساء في الخارج للعام (2011). مقارنة بنسبة (95.7%) منهم رجال.

أما على صعيد تمثيل المرأة في نقابة المحامين فهناك عضوة واحدة في مجلس النقابة المكون من أصل (11) عضواً. في حين غابت المرأة عن التمثيل في مجلس نقابة الأطباء في قطاع غزة ولم تستطع الباحثتان الحصول على أحدث نسبة لتمثيل المرأة في النقابات الأخرى نتيجة انقسام النقابات ما بين الضفة وقطاع غزة وإن كانت هناك مؤشرات تدل على أن نسبة تمثيل المرأة النقابي ضعيف. و تدل تلك النسب والإحصائيات على ضعف مشاركة المرأة الفلسطينية في المراكز الهامة وتعكس تلك النسب فجوة كبيرة في عملية تمكين المرأة من اتخاذ القرارات الهامة وصنع السياسات العليا نظراً لانخفاض تمثيل النساء في تلك المواقع مقارنة بتمثيل الرجل. وتعتقد الباحثتان أن تلك المؤشرات بمثابة إنذار يشير إلى تدهور وضعية النساء في الحياة العامة بشكل عام والمشاركة السياسية على وجه الخصوص وهذا يتطلب تدخلات وإقرار سياسات على المستوى الحكومي لإحداث توازن في مشاركة المرأة في صناعة القرار مع الرجل.

المرأة الفلسطينية والتنظيمات والحركات السياسية:

على الرغم من أن مشاركة المرأة في العمل التنظيمي جاءت مبكرة إلا أن ذلك لم يترك أثراً على تحسین مشاركتهم السياسية؛ إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل بالإضافة إلى استبعادها عن مراكز صنع القرار في هذه الأحزاب ومنها من كان يتبنى فكراً تنويرياً بدعم دمج النساء في الحياة السياسية والعامة. غير أن الفجوة ظلت واسعة بين التنظير والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها، ونظراً لطغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني ما أدى إلى تحديد الأهداف والإستراتيجيات وتركيزها حول قضايا التحرر فيما تم إرجاء القضايا الأخرى حين تحقيق الهدف السياسي. غير أن التجربة أثبتت أن موضوعة المرأة ليست مركزية بالنسبة للتنظيمات وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية. خاصة في ظل غياب إستراتيجية واضحة لتلك التنظيمات والحركات حول وضع المرأة الفلسطينية وعدم تحديد رؤية واضحة لكل تنظيم على حده وتحديد موقفه من المرأة وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع. والحقائق الواقعية والنسب الواردة في الأنظمة الداخلية للتنظيمات والحركات السياسية تبرز أن هناك تفاوتاً في تقلد النساء المناصب القيادية العليا. حيث شكلت النساء نسبة (4%) فقط بمعدل عضو واحد من أصل (16) عضواً على الرغم من أقدمية حركة فتح في العمل النضالي والوطني إلا أن قضية تطوير مشاركة المرأة بقيت غير منظورة في الحركة وهامشية.

واحتلت المرأة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ما نسبته (10% - 12%) من عضوية اللجنة المركزية العامة، والمكتب السياسي أي (3) عضوات في المكتب السياسي مقابل (14). أما نسبة مشاركة المرأة في الهيئات القيادية في حزب فدا وصلت إلى (30%). فيما يبلغ تمثيلها (19%) من اللجنة المركزية للحزب نفسه.

وترتفع نسبة مشاركة النساء في هيكليّة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الضفة الغربية عنها في غزة، فبلغت نسبة النساء في القيادة المركزيّة في الضفة الغربية (18%)، و(13%) في قطاع غزة، وفي اللجنة المركزيّة العامّة (19.5%) في الضفة الغربية، و(16.5%) في قطاع غزة، وارتفعت هذه النسبة في المؤتمر السادس الذي عقد في شباط (2013) لتصل إلى (23%) وهناك (3) عضوات في المكتب السياسي في الشتات.

وتشير الإحصاءات أن نسبة مشاركة النساء في الهيئات القياديّة للأحزاب السياسيّة بشكل عام تتراوح من (5-19%)، هي نسبة لا ترق لمستوى طموح النساء والمجتمع المدني والمؤسسات النسوية والتي تعكس فجوة في العمل السياسي بين الرجل والمرأة وتحتاج لبحث وتدارس جميع العوامل والأسباب التي أدت إلى هذه الفجوة وسبل تطوير مشاركة المرأة منظور.

دور الأطر النسوية في تمكين المرأة سياسياً:

لعبت الأطر النسوية التابعة للتنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية منذ نشأتها دوراً هاماً في دعم القضية الوطنية والمجتمعيّة منذ بداية تشكيلها في أواخر السبعينيات وتغير هذا الدور عبر الحقب التاريخيّة المختلفة بفعل تراجع الدور السياسي لمعظم التنظيمات والحركات السياسيّة الفلسطينيّة نتيجة لتغيرات التي مر بها النظام الفلسطيني منذ تشكيل السلطة الوطنية وتوقيع اتفاق أوسلو مروراً بتوقف المفاوضات الفلسطينيّة الإسرائيليّة وانتهاءً بالانقسام الفلسطيني.

تري الكاتبة (ربما نزال) أن العام (1978) أن عاماً مميّزاً حيث شهد تشكيل الأطر النسوية المحيطة بالفصائل السياسيّة، وكان لهذا القرار أثراً مهماً، حيث فتح المجال لتأطير آلاف النساء في المدن والقرى والمخيمات، ونقل العمل من العمل النخبوي إلى الشعبي المفتوح. ونشطت الأطر بشكل ملحوظ في المجال السياسي الذي كان في أوجه في الانتفاضة الأولى في العام (1987). لتعكس مستوى التطور والتنظيم الذي وصلت إليه الأطر وتجسد ذلك في المشاركة النسائيّة في الميدان بأعمال مقاومة الاحتلال، كما انخرطت في اللجان الشعبيّة ذات المهام المتنوعة والمتخصصة في تطوير الفعل الشعبي، وفي حماية المجتمع وتثبيت تماسكه وتكافله وتلبية الاستحقاقات التي فرضتها أعباء المواجهة الوطنية، وكان لهذه المشاركة الأثر البالغ في سطر التجربة النسائيّة المعاصرة التي خدمت مفهوم المشاركة السياسيّة وشرعيتها في الميدان.⁶

أما الباحثة (مريم المزين) فهي تعتقد أن خطاب الأطر النسوية خلال فترة السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات تراوح بين الخطاب الوطني تارة والاجتماعي تارة أخرى وذلك وفقاً لمتطلبات المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية ولم تكن تدرك القيادة النسوية في تلك الحقبة أهمية الجمع بين النضال الوطني والاجتماعي والسعي لإحكام عملية التوازن في العمل عليهما دون طغيان جانب على آخر، إلا وفق الأولوية ناهيك عن أن عمل تلك المنظمات والأطر النسوية انسم بعدم وجود إستراتيجية عمل واحدة تجمع بينهما.⁷ أما (روز شوملي مصلح) ترى أن وجود أطر نسائية تابعة للتنظيمات المختلفة بات يفهم، وكأن الأطر تقوم بالعمل الجماهيري، والتنظيمات السياسيّة تهتم بالشأن العام وهذا بمثابة عزل للقيادات النسوية عن صنع القرار على مستوى التنظيم كما أن العمل الجماهيري لم يعط التقدير الذي يستحقه، مقارنة بالعمل السياسي وكانت الأطر النسوية في تماس مباشر مع النساء وخسّس حاجاتهن ولبت الكثير من متطلباتهن، مثل رياض الأطفال ومحو الأمية، وعلى الرغم من أهمية هذا الدور في العمل الجماهيري والسياسي فإن هذه الأنشطة كونها مرتبطة بالدور الإيجابي للمرأة لم تقدر ولم تُمن سياسياً ما عكس نفسه على الترشيح لمناصب عليا في التنظيم، وهذا ينطبق على التنظيمات الكبيرة مثل حركة فتح التي لم تعتبر عضوية التنظيم النسائي فيها معياراً كافياً للتأهيل كما ينطبق على أحزاب اليسار بشكل عام.⁸

الإطار القانوني لمشاركة المرأة السياسيّة

أزداد الاهتمام بالحقوق السياسيّة للمرأة في التشريعات الداخليّة للدول، خاصة عقب انتهاء الحرب العالميّة الثانيّة وما نتج عنها من دعوات تتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص، فتم في العام (1948) اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي وضع

6 نزال، ربما المرأة والانتخابات المحليّة، قصص نجاح، لمبادرة الفلسطينيّة لتعميق الحوار العالمي والديمقراطيّة-مفتاح، عام 2006

7 المزين، مريم، المضمون الاجتماعي والسياسي للخطاب النسوي الفلسطيني 1994 - 2010م، دراسة خليلية لفكر الحركة النسوية في محافظات غزة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، 2010 م.

8 16 مصلح، روز، المشاركة السياسيّة للمرأة الفلسطينيّة وصنع القرار، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينيّة، 2012، صفحة 66،67

أساسات للعديد من الحقوق والحريات التي يتساوى فيها جميع البشر بدون تفرقة بينهم على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون. ولقد كفلت القوانين الوطنية وفي مقدمتها وثيقة الاستقلال عام (1988) حق مشاركة المرأة في الحياة السياسية على مبدأ المساواة وعدم التمييز بينها وبين الرجل على أساس الجنس والعقيدة واللون والعرق. كما حض القانون الأساسي على هذه المشاركة وكفل للمرأة حق المشاركة في الأحزاب السياسية والانتماء للنقابات والجمعيات والترشح والتصويت وغيرها من الحقوق التي تعزز من مكانتها في المجتمع والحياة السياسية كما حثت جميع المواثيق الدولية والاتفاقيات وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية "سيداو" واتفاقية حظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقرار الأممي (1325) جميع تلك الاتفاقيات أكدت على ضرورة ضمان هذا الحق وتوفير جميع السبل لتمكين النساء من الوصول لصناعة القرار.

مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:

لا يمكننا الحديث عن مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية دون إدراك الواقع السياسي الذي تعاني منه القضية الفلسطينية من انقسامات داخلية بين القوى السياسية الفلسطينية المختلفة، فلا أحد يستطيع أن ينكر الآثار السلبية للانقسام الفلسطيني على مستقبل مشاركة المرأة السياسية بدءاً من سن قوانين وتشريعات تدعم حقوق المرأة في المجلس التشريعي، حيث تعطل سن تلك القوانين بسبب الانقسام الذي ساهم في شل عمل المجلس التشريعي بلجانه المختلفة. وقد انعكس الانقسام الفلسطيني سلباً على الحركة النسوية التي وقعت في الارتباك ذاته، والخيرة بين برنامجين سياسيين مختلفين في كل من السلطتين الحاكمين في الضفة الغربية وقطاع غزة واستمر الجدل طويلاً. حول أولويات العمل التي تطرحها طبيعة التغيرات. وقد أدى الانقسام الفلسطيني إلى تأخر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي تعتبر أداة مهمة لإبراز المشاركة الحزبية للمرأة من خلال ترشحها للانتخابات. وقد ساهم الانقسام الفلسطيني وعدم الاستقرار الأمني لقطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي المتكرر في تأجيل عقد المؤتمرات السنوية لمعظم المنظمات السياسية الفلسطينية التي يتم من خلالها انتخاب قيادات سياسية جديدة ومناقشة القضايا المتعلقة برفع نسبة تمثيل المرأة بالتنظيم، الأمر الذي أثر سلباً على فرص مشاركة المرأة سياسياً في عملية صنع القرار داخل التنظيم السياسي الواحد.

وترى الباحثتان أن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية مازالت تواجه مشكلات ومعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني، وأن تفعيل مشاركة النساء في مواقع صنع القرار بشكل عام، وفي التنظيمات السياسية بشكل خاص، هي الطريقة الأفضل لإحداث عملية التغيير الجوهرية في شكل ومضمون التنظيم السياسي وفي شكل ومضمون الأهداف والقضايا التي تحملها أي حركة سياسية، كما أن مشاركة المرأة الواسعة في أي حزب أو تنظيم سياسي يعطيه قوة نابعة ومستندة إلى أساس أن المرأة شريك رئيس مساو للرجل على الصعيد كافة، الأمر الذي يعزز مصداقية التنظيمات لدى شرائح كبيرة في المجتمع أهمها النساء.



المبحث الرابع

تحليل نتائج البحث

تمهيد:

لقد حاول البحث من خلال استعراض تاريخي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية عبر الإطار النظري والعملية الإجابة عن تساؤلات البحث وفرضياته مع الفئة المستهدفة باستخدام عدة أدوات، وهي مجموعات عمل مركزة (4) مجموعات شملت قيادات صف أول وثنان من النساء من خمسة تنظيمات وحركات سياسية ضمت حركة فتح وحماس والجهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهة الديمقراطية وحزب فدا، وجاء اختيار هذه التنظيمات بناء على حجم تمثيلها في المجتمع الفلسطيني، وقاعدتها الجماهيرية وحراكها وتأثيرها الفعلي البارز، والمجموعة الثانية ضمت ممثلات أطر نسوية وناشطات نسويات من مناطق مختلفة، والمجموعة الثالثة ضمت أكاديميين ونشطاء مجتمع مدني، أما المجموعة الرابعة ضمت نساء من القاعدة الجماهيرية للتنظيمات ومهتمات، وجرت مقابلة عشر شخصيات قيادية من التنظيمات والحركات السياسية رجالاً ونساءً، ونتج عن البحث مجموعة من النتائج تمثلت في التالي:

أن هناك إجماعاً على أهمية مشاركة المرأة السياسية وتعزيز دورها بشكل فاعل في العمل السياسي، ولكن هناك حاجة أيضاً إلى بذل المزيد من الجهد لتعزيز مكانة المرأة في صناعة القرار السياسي، حيث لم تُخط قضية المرأة ومشاركتها بالاهتمام الكافي من قبل قادة التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية وتركيبية المجتمع القائمة على البنية الذكورية والنظرة القاصرة لمشاركة المرأة في الحقل السياسي.

وتخالف ممثلة حركة حماس (رجاء الحلبي) هذا الموقف وترى أن الحديث عن المشاركة السياسية يعني اختزالاً لدور المرأة المتجذر والضارب في التاريخ الفلسطيني فالمرأة متواجدة في كل تفاصيل العملية السياسية، وترى أن الحديث عن المشاركة يعني أن هناك شيئاً غير طبيعي يجري تجاه المرأة وأن هناك تمييزاً أساسه البيئة والتنشئة الاجتماعية، مؤكدة أن مشاركة المرأة في الحركة مشاركة كاملة وغير منقوصة، وهي عنصر فاعل ومؤثر ومتواجد في كل دوائر الحركة.

وترى الناشطة (نوال زقوت) أن "مشاركة المرأة في الحياة السياسية تراجعت بشكل واضح وجلي، بفعل المتغيرات التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو مروراً بالانقسام، وانتهاءً بتراجع دول الأحزاب والتنظيمات السياسية، وضعف وترهل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي لم يغير من أدواته في عملية التوعية والتنشئة منذ سنوات طويلة، عدا عن عدم تجديد القيادات النسوية داخله".

الأدوار التي تتقلدها المرأة في داخل التنظيمات السياسية.

تعددت أوجه مشاركة النساء داخل التنظيمات السياسية وفي جميع الهيئات والمواقع. وتفاوتت من تنظيم لآخر إلا أن هذه المشاركة لم تنعكس على تحسين وضععية النساء في صناعة القرار والتأثير داخل التنظيم. وسجلت أوسع مشاركة للمرأة في القاعدة الجماهيرية، وانخفضت مشاركتها في الهيئات العليا لصناعة القرار الحزبي، وأن تواجد المرأة برز بشكل جلي في حالات التحشيد والعمل الجماهيري خلافاً لموقعها في الهيئات العليا.

وتعكس المؤشرات الرقمية المستمدة من الأنظمة الداخلية للتنظيمات والحركات السياسية، ومن المؤتمرات التي عقدت تفاوتاً في حجم ونوعية مشاركة المرأة داخل التنظيمات من تنظيم لآخر، ففي حين سجلت مشاركة المرأة في الهيئات العليا في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" بنسبة تمثيل (40%)، (8) عضوات في اللجنة المركزية مقابل (16) عضواً، وفي الجبهة الديمقراطية مثلت النساء في اللجنة المركزية بنسبة (23%) بدلاً من (17%) حيث جرى التعديل بعد المؤتمر الأخير الذي عقدته الجبهة الديمقراطية في شهر شباط (2013) 2، ولا توجد نسبة تمثيل واضحة وموثقة لمشاركة النساء في حركة حماس في الهيئات العليا لحركة حماس، أما بالنسبة لتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فلقد وصلت نسبة تمثيل النساء داخل التنظيم إلى (10-12%) (3) عضوات في المكتب السياسي مقابل (13)، بينما سجلت المرأة أدنى تمثيل لها في حركة فتح حيث وصلت نسبة تمثيل النساء في القيادة العليا نحو (4%)، حيث توجد فقط عضو لجنة مركزية واحدة من أصل (16)، وهي أقل نسبة تمثيل للمرأة.

وترى ممثلة حركة حماس "أن المرأة متواجدة في جميع مواقع صنع القرار والدوائر الخاصة بالحركة، وأن نسبة مشاركتها تنسجم مع قدراتها وكفاءاتها، وأن فكر الحركة لا يعارض تقدم وتقلد المرأة المناصب والمراكز العليا، ولكن تبقى هناك معيقات مثل النشأة والبيئة هي من تقف عائقاً أمام تقدم المرأة"، وأن المرأة ممثلة في أعلى مستوى سياسي في الحركة، وهو مجلس الشورى حيث توجد ثلاث نساء في المجلس بنسبة (10%)".

وكشفت نتائج البحث أيضاً أنه على الرغم من وجود المرأة على رأس الهرم التنظيمي في أحد التنظيمات السياسية وهو "فدا"، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل إيجابي على تطوير وضععية النساء داخل مواقع صنع القرار، ولم يؤد إلى تأثير فعلي على واقع المرأة بشكل عام والحزبيات على وجه الخصوص.

وتؤيد ذلك عدد من القيادات السياسية في فدا، حيث رأين أن وجود المرأة على رأس الحزب السياسي في حزبهن، لم يقدم ولم يؤخر، ولم يحدث تغيير في سياسة الحزب تجاه المرأة، لأن الأهم هو العقلية التي تدير الحزب، عدا عن أن هناك نوعاً من التمييز في المعاملة بين غزة والضفة، وأن التعامل مع غزة يكون أدنى مرتبة لعدم وجود القيادات فيها، وأن صناعة القرار السياسي تتمركز في الضفة، وأن الانقسام ساهم في تراجع مشاركة المرأة وانتهاك حقوقها.

وترى ممثلة حزب فدا "أن وجود المرأة على رأس الهرم السياسي للحزب لم يؤثر، وأنها كانت أمام استحقاق طبيعي لتدرجها داخل التنظيم لمرتبة عليا، وأنه خلال التصويت فوجئت بأن الأصوات المعارضة لها كانت من النساء" واتسمت أدوار النساء داخل التنظيمات السياسية بقربها وارتباطها من الدور الاجتماعي والتقليدي والذي لا يُقدر ويحظى بأهمية من قبل قادة التنظيمات السياسية ويعتبرونه دوراً ثانوياً لا يجب أن يؤثر على مشاركة المرأة السياسية بشكل كبير.

ووجد الباحثان ومن خلال المتابعة والملاحظة، أن دور المرأة الاجتماعي والإيجابي رغم قداسته وأهميته إلا أنه أثر على مشاركة المرأة بفعالية داخل التنظيم، وذلك يرجع لسوء تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي فمعظم الأعمال المنزلية والبيتية هي مهام تكاد تكون ملقاة بشكل كامل على عاتق المرأة وهذا أثر على حجم مشاركتها لاسيما وأن هذه الأعمال تستنزف وقت كبير من حياة النساء ما يؤثر على قيمة الوقت التي تعطيه للعمل التنظيمي مقابل الرجل الذي يولى العمل التنظيمي جل اهتمامه ووقته بحكم أنه شبه معفي من تلك المهام.

تبين من خلال تحليل النتائج أن وجود أجسام تابعة للتنظيمات السياسية "الأطر النسوية" يخدم قضية المرأة، ولكن ليس بالشكل المطلوب والفاعل، وتبقيها في دائرة الظل بعيداً عن المواقع الهامة ويعزل قضايا المرأة للمرأة، ويقصيها عن العمل التنظيمي بكل تفاصيله، وأن محطات التلاقي داخل الهياكل التنظيمية غير كافية لعملية اندماج النساء في العملية التنظيمية برمتها.

ويتفق ذلك مع موقف تغريد جمعة عضو اللجنة المركزية في الجبهة الشعبية حيث ترى "أن وجود الأطر النسوية يبعد المرأة عن المشاركة في كل حيثيات وتفصيل العملية التنظيمية وصناعة القرار. ويبقى المرأة على مسافة بعيدة نوعاً ما بشأن ما يجري داخل التنظيم عدا عن أنه يعزل قضايا المرأة للمرأة. وأن المطلوب هو تحقيق المساواة والشراكة الحقيقية في العمل التنظيمي وليس الإقصاء".

التنظيمات السياسية ومشاركة النساء في صنع القرار.

إن التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية مازالت تسعى لتطوير وإدماج النساء في العمل التنظيمي الداخلي وفي عملية إشراك النساء في صنع القرار السياسي. حيث بينت نتائج تحليل البحث ووفق ما ورد من إجابات الفئة المستهدفة أن هناك محاولات وجهود لإشراك المرأة في العملية السياسية داخل التنظيمات إلا أن مشاركتها لم ترق إلى مستوى صناعة والتأثير في القرار السياسي. نظراً لقلّة تمثيلها داخل الهيئات العليا من جانب ومن جانب آخر سيادة نهج الفكر الذكوري والتأثير الأكبر لهذا الفكر في صناعة القرار. وأن معايير الترقى داخل الهيئات يخضع لجملة من العوامل منها الالتزام بالنظام الداخلي والخبرة والكفاءة والمؤهل العلمي ولكن في بعض الأحيان حدث تجاوزات في آليات الترقى حيث تلعب العلاقات الشخصية والمجاملة والمصلحة دوراً في ترقى بعض القيادات النسائية دون غيرها. كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر في وصول المرأة لصناعة القرار منها عدم تصويت النساء لصالح النساء والمنافسة بين النساء وضعف دعم القيادات في التنظيمات السياسية لتواجد المرأة بفعالية.

كما كشفت نتائج البحث تمركز وهيمنة القرار لدى القيادة داخل التنظيم نتيجة وجود تكتلات من قادة التنظيمات وسيادة نهج التفكير النمطي تجاه المرأة والذي لعب دوراً في إعاقة ترقى النساء داخل التنظيم وما ساعدهم على ذلك قلة تمثيل النساء داخل التنظيم فهن لسن صوتاً مؤثراً في القرار عدا عن قدرة الرجال على التأثير بشكل أكبر من النساء.

وتعتقد الباحثتان أن هناك عوامل أخرى ساهمت في إبعاد النساء عن صناعة القرار وإضعاف مشاركتهم السياسية ومنها الانقسام وتبعاته وتمركز القرار السياسي في الضفة الغربية والتعامل مع التنظيمات السياسية في قطاع غزة ليس كأولوية وذلك نتيجة ضعف التواصل المباشر بين التنظيمات الواحدة بسبب الحصار وفصل الضفة عن القطاع وهذا ما يتفق مع معظم آراء الفئة المبحوثة الذين يرون أن عدم التواصل بشكل مباشر أثر على أداء العمل التنظيمي برمته وبالتالي امتد ذلك إلى مشاركة المرأة وإعمال حقوقها.

التنظيمات السياسية وتطبيقها لأنظمتها الداخلية وموائيقها بشأن تطوير مشاركة النساء في صناعة القرار.

إن التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية لديها أنظمة داخلية توضح أيدلوجية التنظيم ومنهجية العمل وطرق اتخاذ القرار وطرق تطوير مشاركة المرأة داخل التنظيم السياسي حيث تقاطعت إجابات الفئة المبحوثة بشأن معظم الأنظمة الداخلية للتنظيمات السياسية التي لم تتغير منذ عشرات السنوات وأنها لم تضمن المشاركة الحقيقية للنساء داخل التنظيمات. وأن هذه الأنظمة يجب أن تتوافق مع التغيرات التي تمر بها قضية مشاركة المرأة السياسية بعد الحراك الذي قادته المؤسسات النسوية والحقوقية والمطالبات الدائمة بتعزيز مكانة المرأة في الحقل السياسي وتضمن تلك التنظيمات لأنظمتها الداخلية لخصه نسوية تضمن مشاركة النساء في الهيئات القيادية العليا للتنظيمات، خاصة بعد تأخر معظم التنظيمات السياسية عن عقد مؤتمراتها العامة لسنوات طويلة وبالتالي بقيت الأنظمة الداخلية تراوح مكانها ولم يتم إضافة أية بنود تضمن تعزيز مشاركة النساء داخلها. عدا عن عدم تطبيق معظم التنظيمات السياسية وتنفيذ الوعود التي قطعتها على نفسها بالتوقيع على ميثاق يضمن تطوير مشاركة النساء في صناعة القرار والذي بقي مجرد شعارات ترفع بين فترة وأخرى.

ويشير التحليل كذلك أن هناك تفاوتاً في عملية تطبيق التنظيمات لأنظمتها الداخلية بشكل كامل وبقيت هناك مساحة لاختراق بعض بنود النظام الداخلي وتمير لقرارات تخدم فئة قليلة ولحسابات شخصية ونفعية وأن هناك تجاوزاً لبعض القرارات التنظيمية الداخلية مثل بند منع تعدد الزوجات الذي تتباه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على سبيل المثال.

وخالفت ممثلة الإطار النسوي في الجبهة الشعبية " إكتمال حمد" هذا الرأي وقالت "إن الجبهة الشعبية تطبق نظامها الداخلي بحذافيره وهناك لجنة مركزية تراقب تطبيق النظام الداخلي في جميع الهيئات" فيما رأت ممثلة حركة حماس " رجاء الحلبي " أن النظام الداخلي لحماس لم يفرق بين الرجل والمرأة فهي شريكة في كل مفاصل الحركة وكل هياكلها الكاملة ولدينا مجلس شورى نسوي خاص بالحركة النسائية نتدارس فيه الأمور اليومية والحياتية نتعامل مع كل الملفات".

دعم التنظيمات السياسية لقضايا المرأة ومساندتها.

من خلال نتائج البحث كشف عن وجود تباين في وجهة نظر النساء والرجال فيما يتعلق بمناصرة ودعم التنظيمات السياسية لقضية المرأة وحقوقها. حيث توحدت مواقف النساء تجاه أن التنظيمات تمتلك رؤية تقدمية نظرية ومكتوبة تجاه المرأة ودعم قضاياها ولكن بشكل موسمي ووفق الحاجة وأن هذا التعاطي غير كافٍ وغير مرضٍ من وجهة نظرهن وأنهن بحاجة لدعم شمولي وحقيقي لجميع قضاياهن ومشكلاتهن.

وتوافقت آراء معظم أفراد الفئة المبحوثة من قادة التنظيمات السياسية بشأن دعمهم لقضايا المرأة وامتلاكهم فكر تقدمي حيالها مدللين على ذلك بمساندتهم للعديد من القضايا الحقوقية للنساء منها قانون الأحوال الشخصية والعقوبات وقضية القتل على خلفية "الدفاع عن شرف العائلة".

وترى مثله حركة فتح (نهى بحيصي) أن حركتها حركة تحررية تمتلك وتبني فكراً تقدمياً حيال قضية المرأة واتضح ذلك من خلال التعاطي مع الاتفاقيات الدولية التي تدعم حقوق المرأة ووافقها الرأي مثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (صالح زيدان). وبرر قادة التنظيمات ضعف تبنيتهم لقضية المرأة وحقوقها وجود معيقات حالت دون تطبيق هذه الرؤية وفي مقدمتها العادات والوروث الثقافي المجتمعي حيال المرأة والخلل في عملية التنشئة الحزبية عدا عن الفكر النمطي الذي يحمله بعض قادة التنظيمات السياسية حيال قضية المرأة وتساقفهم مع العادات والتقاليد المجتمعية النمطية التي تنظر للمرأة نظرة غير موضوعية خاصة في قضية المشاركة السياسية وضعف محاولتهم لتغيير هذه النظرة كونهم هم جزء من هذه الثقافة والمنظومة المجتمعية.

من خلال المتابعة والاطلاع على الأدبيات والدراسات والعمل الميداني يتضح أن معظم التنظيمات الفلسطينية بجميع توجهاتها الفكرية اليسارية أو اليمينية لم تول أجندة المرأة وتمكينها السياسي الاهتمام الكافي ولم تضع المرأة وقضيتها على سلم أولوياتها تحت ذرائع الحالة السياسية الراهنة وانحسار أفق الحل السياسي والحصار والاحتلال وأزمة النظام السياسي برمته والتي انعكست على أداء التنظيمات وامتد ذلك لوضع المرأة كونها جزءاً من الحالة السياسية والمجتمعية وأن التنظيمات جميعها بلا استثناء تعاني من أزمة عامة وهذه الأزمة انعكست على مشاركة المرأة وحقوقها وهذا ما توافق مع معظم آراء الفئة المبحوثة من النساء ونشطاء المجتمع المدني.

المرأة في حوارات المصالحة الوطنية للتنظيمات السياسية.

تقتصر مشاركة المرأة في عملية المصالحة الفلسطينية على المشاركة في التظاهرات والفعاليات الجماهيرية وبهتت هذه المشاركة في الملفات الرئيسية للمصالحة الفلسطينية لذلك جاءت معظم آراء الفئة المبحوثة متفقة مع هذا الطرح حيث بينت النتائج أن هناك إقصاء وعدم اهتمام لموضوع مشاركة المرأة الخارجية وتمثيلها في لجان الحوار والمصالحة ولم تكن المرأة موجودة ضمن الخيار الأول لمعظم قادة التنظيمات السياسية بحكم قلة تمثيلها من جانب وعدم إفساح قادة التنظيمات وإيلاء مشاركة المرأة الخارجية الاهتمام الكافي. وأن عملية تحديد الأشخاص المشاركين جاءت بناءً على محاصصة تمت بين قادة التنظيمات والقوى السياسية وأن العلاقات الشخصية لعبت دوراً في إقصاء النساء عن الترشيح للمشاركة الخارجية نتيجة للخلل في فكر التنظيمات تجاه قضية المرأة عدا عن عدم مبادرة النساء لطلب المشاركة وضعف الحراك المؤسسي والنسوي بهذا الشأن.

وأن التنظيم الوحيد الذي مثلت به المرأة أعلى تمثيل هو الجبهة العربية الفلسطينية الذي مثلته في ذلك الوقت الرفيقة فوزية جودة حيث شاركت منذ انطلاقة جلسات الحوار وفيما عدا ذلك شاركت النساء بشكل متقطع وغير رسمي في اللجان الفرعية حيث مثلت كل من (زهيرة كمال) حزب "فدا"، و(ماجدة المصري) تنظيم الجبهة الديمقراطية ولم ترأس امرأة أي ملف رئيسي من ملفات المصالحة. ولم تشارك الحركة النسائية في حركة حماس في لجان الحوار والمصالحة، ووفق ما ورد عن مثلتها (الجلبي) أن هناك ما أسمنه بالثوابت التي تفرضها الحركة كشرط للمشاركة "وهي عدم الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني والمفاوضات، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية".

وخالفت عضو اللجنة المركزية في حزب الشعب الفلسطيني (مها المصري) الآراء السابقة بشأن غياب المرأة عن المشاركة في ملفات الحوار والمصالحة، حيث ترى أن المشاركة يجب ألا ترتبط بقضية الجنس بقدر ما ترتبط بقدرة الشخص المشارك على تقديم الجديد الذي يصب في خدمة قضية المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية.

ووفق المتابعة لهذه القضية والمعطيات تبين أن هناك عدم اكتراد لمشاركة المرأة الخارجية في حوارات المصالحة من قبل قادة التنظيمات رغم أن ملف الترشيح للمشاركة يوجد في ملعب القوى والتنظيمات السياسية وهم المسئولون المباشرون في عملية انتقاء واختيار من يشارك في حوارات المصالحة، وأن المرأة لم تكن ضمن الخيار الأول لمعظم التنظيمات وبقيت قضية مشاركتها مرتهنه بقوة طرح المرأة لنفسها في المشاركة أو بالضغوط المؤسساتي الذي يحاول خلق مساحة لمشاركة المرأة، وأن هناك خللاً في بنية النظام السياسي الفلسطيني والقائمة على التفكير والقرار الذكوري وعلى مدار التاريخ الفلسطيني لم نشهد سوى امرأة واحدة مثلت في طاقم مفاوضات السلام في مدريد وهي الدكتور (حنان عشراوي) أما على مستوى المشاركة الجماهيرية والشعبية فنجد المرأة تشارك بشكل منظور والدليل على ذلك المشاركة الواضحة للنساء في الحملة الوطنية لإنهاء الانقسام الأسبوعية وهي الحراك الشعبي الوحيد الذي جمع جميع الأطر النسوية والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات النسوية بمشاركة ممثلي القوى الوطنية.

واتضح أيضاً من خلال البحث أن هناك تنظيمات سياسية لم تنخرط نساؤها في الشأن السياسي بشكل فاعل نظراً لحدثة عضوية المرأة فيها على سبيل المثال حركة الجهاد الإسلامي التي افتصرت مشاركة النساء بداخلها على العمل الاجتماعي والدعوي والثقافي والتعبئة الجماهيرية فوفق مسئولة التواصل الجماهيري للحركة (سامهر إشتيوي) "إن عضوات حركة الجهاد الإسلامي لم يشاركن في لجان الحوار والمصالحة وذلك لحدثة انخراط المرأة في العمل السياسي للحركة، لكن مع ذلك مثلت المرأة المنتسبة لحركة الجهاد الإسلامي الحركة خلال المؤتمرات الخارجية للحزب".

علاقة التنظيمات السياسية بمؤسسات المجتمع المدني "المؤسسات النسوية".

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً تنويرياً وتوعوياً فاعلاً في عملية التغيير المجتمعي في جميع المجالات ومنها المجال السياسي نظراً لأهميته التي فرضها الواقع الفلسطيني فبادرت مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها المؤسسات النسوية في تنفيذ العديد من المشاريع في مجال التوعية السياسية والتمكين بهدف تهيئتها وتأهيلها للمشاركة في الحقل السياسي والحياة العامة.

وتفاوتت آراء الفئة المبحوثة تجاه شكل العلاقة التي تربط التنظيمات السياسية بالمجتمع المدني وخاصة المؤسسات النسوية حيث تفاوتت إجابات غالبية الفئة المبحوثة بشأن هذه العلاقة فمنهم من وصفها بعلاقة "اضطرارية" وموسمية وفق "المصلحة" التي تربط المؤسسة بالتنظيمات، وأن العلاقة وصلت في بعض الأحيان إلى علاقة تنافسية وأن تعامل مؤسسات المجتمع المدني مع التنظيمات جاء وفق ما تقتضيه مصلحة المؤسسة في تنفيذ بعض الفعاليات والأنشطة لدى القاعدة الجماهيرية العريضة التي تمتلكها التنظيمات وتنتهي العلاقة بانتهاء المشروع المنفذ مع ضعف المتابعة بعد انتهاء البرامج المنفذة، وأن هناك تراجعاً في دور المجتمع المدني خلال العقد الأخير ومحاولته التقرب ومحاباة هذا التنظيم أو ذاك وضعف تعاظمه مع القضايا الوطنية وعمله الخبيوي في بعض الأحيان وضعف تأثيره في القضايا الحياتية واليومية وانحيازه لأجندة الممول وليس للقضية المجتمعية وخصوصيتها.

ومن خلال تحليل نتائج البحث لاحظت الباحثتان أن هناك نظرة تشكيك وريبة تسود اتجاه دور المجتمع المدني "المؤسسات النسوية" خاصة في السنوات الأخيرة ومحاولة تلك المؤسسات إقصاء وإبعاد الناشطات الحزبיות من العمل داخلها وهذا يرجع إلى القيود التي تفرضها وزارة الداخلية في الحكومة المقالة في غزة وتقويض عمل تلك المنظمات بفرض شروط معينة وتخوف تلك المؤسسات من الوقوع تحت طائلة المساءلة فنأت بنفسها عن هذه الإشكاليات. عدا عن تأثير المجتمع المدني كغيره من المؤسسات الأخرى بقضية الانقسام الفلسطيني والهم السياسي والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتي تجعل برامجه في حالة من عدم الاستقرار وحل المشاريع الطارئة محل الدائمة للتعاظم مع الحالة التي يعيشها المجتمع.

وترى عضو الجبهة الشعبية (تغريد جمعة) أن هناك سياسة إقصاء من قبل المؤسسات النسوية للناشطات الحزبיות حيث يجري تحييدهن وإقصائهن عن الشراكة والعمل داخل مؤسساتهم.

وتؤكد الناشطة المجتمعية (ميرفت الزقزوق) أن العلاقة بين الأحزاب والمجتمع المدني قريبة للتنافسية عنها للتكاملية. على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر دورها تكميل لدور الحكومة والأحزاب السياسية، معتبرة أن مؤسسات المجتمع المدني ساهمت في احتضان الطاقات النسوية حيث أصبحت هي العنوان الأبرز للمشاركة السياسية للمرأة، وفي المقابل همشت الأحزاب دور المرأة ولم تستفد من دور المؤسسات النسوية وربما نظرت إليها في بعض الأحيان نظرة تشكيكية.

كما بينت النتائج أن هناك ضعفاً في عملية التنسيق مع المؤسسات التي تعمل في ذات المشاريع المتعلقة بالتمكين السياسي

والازدواجية في بعض الأحيان ساهمت في ضعف تأثير المشاريع المنفذة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وإفراغها من مضمونها. نظراً لتكرار تنفيذ نفس المشاريع وبنفس الآليات والفئة المستهدفة والأدوات دون جديد في نوعية التدريب بما يؤدي إلى خلق قيادات شابة قادرة على التأثير والوصول لصناعة القرار داخل التنظيمات السياسية عدا عن عدم انتقاء الفئة المستهدفة من التدريب بعناية والتي في معظم الأحيان لا تمتلك أدنى بنية معرفية في الحقل السياسي.

وترى مثله الحركة النسائية في حماس (الحلبى) أن علاقة الحركة النسائية الإسلامية بالمؤسسات النسوية والمجتمع المدني تشهد حراكاً وتفاعلاً وتواصلًا دورياً خاصة وأن الحركة بصددهم وضع آلية للتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني عبر لجنة للتواصل ترأسها أخوات في الحركة النسائية من أجل الاتفاق على القواسم المشتركة في بعض القضايا النسوية وذات الاهتمام المشترك. وذهبت إلى أن هناك نية لدى الحركة النسائية لإنشاء مركز حقوقي سيتعاطى مع قضية المرأة ومشكلاتها خاصة العنف الواقع بحقها وأن المركز سيخدم المرأة بشكل عام ولم يخصص لخدمة شريحة معينة من النساء.

دور الأطر النسائية للتنظيمات السياسية في دعم قضايا المرأة.

اتضح من خلال تحليل نتائج البحث أن هناك أهمية لتشكيل الأطر النسوية كونها ضرورة تخدم قضايا المرأة وتعتبر أجساماً متكامل مع التنظيم ولا تساهم في عزل قضايا المرأة ولكنها تعطي قضايا المرأة شيئاً من الخصوصية. و تبين من خلال إجابات الفئة المبحوثة أن الإطار النسوي لم يعزل المرأة عن باقي القضايا التنظيمية الأخرى لاسيما وأن المرأة مثله في هيئات وقطاعات أخرى مثل الرجل وهناك نقاط تلاق والتقاء في العمل وتنسيق وتواصل وأنه لا يضير أن يكون هناك إطار نسوي للتنظيمات السياسية للوصول للعمل إلى التكاملية وإضفاء نوع من الخصوصية على قضية المرأة.

وتؤكد (مها المصري) عضو حزب الشعب "أن الإطار النسوي يخدم المرأة باتجاهين هما: مراعاة خصوصية بعض القضايا النسائية والدمج مع العمل السياسي داخل الحزب".

ويتباين موقف مثل المبادرة الوطنية (عائد ياغي) بشأن ماهية ودور الإطار النسوي " أن المبادرة لديها توجه لإلغاء قطاع المرأة كونه يكرس التمييز والفصل في العمل السياسي داخل الحزب معتبراً أن قطاع المرأة رديفاً للتنظيم ويجب دمج المرأة في جميع المواقع انسجاماً مع الفكر التحرري ودمج المرأة في المواقع القيادية والعملية التنظيمية داخل التنظيم".

وتوافق ذلك الموقف (تغريد جمعة) والتي ترى أن الإطار النسوي يعزل المرأة ولا يخدم قضيتها بالشكل المطلوب وبعدها عن بعض تفاصيل العملية التنظيمية وأن الأصل هو مشاركة المرأة في كل المواقع والهيئات القيادية عبر قنوات مفتوحة على الدوام تمكنها من معرفة كل صغيرة وكبيرة تجري داخل التنظيم، وهذا ينسجم مع ما ورد في النظام الداخلي للجبهة الشعبية بشأن المساواة وعدم التمييز وترى أن معظم التنظيمات تعزل قضايا المرأة للمرأة وأن التنظيمات لا تعاطى مع قضية المرأة كقضية تنظيم عامة. وتعتقد الباحثتان ومن خلال الاطلاع على تجربة الأطر النسوية أن تشكيل أجسام تابعة للتنظيمات لم يقدم ولم يؤخر في قضية تطوير مشاركة المرأة وتمكينها من صناعة القرار داخل التنظيمات وأن هذه الأطر ساهمت بشكل أو بآخر بحجب المرأة عما يجري داخل الهياكل التنظيمية الأخرى بكل تفاصيلها، وتبقى هناك حلقات مفقودة ومعلومات مغيبة عنها وأن الإطار النسوي يبقي المرأة في دائرة أدوارها الاجتماعية والتقليدية ولم يخرجها من تلك الأدوار إلا بالحدود البسيطة.

التنظيمات وآليات الاستقطاب للعضوات

وتبرز نتائج تحليل البحث بشأن آليات الاستقطاب أن هناك تشابهاً في تلك العملية التي تتبعها التنظيمات المتنوعة، والتي تركز بالدرجة الأولى على الجامعات والمنظمات الشعبية، والنقابات والمؤسسات التابعة للتنظيمات وتركز بعض التنظيمات على الأطر في عملية استقطاب النساء كونها أسهل نظراً لمراعاتها لثقافة المجتمع والعادات والتقاليد، وتلجأ التنظيمات الدينية مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في عملية الاستقطاب بالتركيز على أدوات المساجد والجامعات والمؤسسات الإعلامية.

وكشفت نتائج البحث أن معظم التنظيمات الفلسطينية تعاني من أزمة وصعوبة الاستقطاب نتيجة للوضع السياسي القائم وعدم الاستقرار التي تعيشها عدا عن الحصار وتبعاته والانقسام وحالة الإحباط التي يعاني منها الشارع الفلسطيني وتراجع دور التنظيمات وانخفاض ثقة المواطن بدورها في التغيير والدفاع عن مصالح الناس والتأثير في القضايا العامة ومنها قضية الانقسام وعجزها عن

إنهاء هذه القضية. ناهيك عن الأزمة المالية التي تواجه معظم المنظمات والتي أثرت على حجم ونوعية أنشطتها المجتمعية والشعبية وضعف الحاديات الطلبة وتراجع دورها والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن العادي الذي جعلت جل اهتمامه ينصب في مقدراته/ها على توفير متطلبات الحياة اليومية بعد عجز المنظمات عن تقديم برامج اجتماعية واقتصادية جاذبة للمواطنين للانتماء وأن هناك أولويات حياتية أصبحت تنصدر الأهمية أكثر من العمل السياسي.

ويخالف مثل الجبهة العربية الفلسطينية صلاح أبو ركية هذه النتائج بأن تنظيمه لم يتأثر في موضوع الانتساب للجبهة العربية الفلسطينية احتل المرتبة الثانية بعد حركة فتح في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وأن تنظيمه يمتلك برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً جاذباً للشباب خاصة طلبة الجامعات وأن هناك أنشطة سياسية واجتماعية جرت في جميع المجالات والمؤسسات والجامعات.

التنظيمات السياسية وتدافع الأجيال داخلها.

أبرزت نتائج المقابلات التي أجريت مع قادة التنظيمات السياسية أن التنظيمات تولي الاهتمام لقضية ضخ دماء جديدة داخلها وبنسب متفاوتة لا تقل عن (30%) باعتبار الشباب وقود المستقبل وقادة التغيير ولكنها لم ترتق لحجم ومشاركة الشباب في المجتمع وأن هذه النسب تبقى غير مؤثرة في مواقع صنع القرار نظراً لتأخر عقد المؤتمرات العامة للتنظيمات لسنوات طويلة وهذا أثر على فرص وجود الشباب داخل المواقع والهيئات الفاعلة والمؤثرة ما دفع الكثير منهم للتخلي عن تنظيماتهم والتوجه لتنظيمات أخرى أكثر قوة وتأثير وقدرة على تحقيق بعض مطالب الشباب وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

ويؤكد على ما سبق مثل المبادرة د. باغي بقوله "إننا نؤمن ونطبق ذلك على أرض الواقع حيث إن متوسط أعمار الأعضاء في المبادرة في الثلاثينيات أي فئة الشباب من الجنسين والبعض يعتبرها نقطة ضعف لأن جميع أعضاء المبادرة من الشباب وعلى الرغم من ذلك يطالب الشباب من الجنسين بأكثر من ذلك ويعتبرونا قيادة "هرمة" رغم أننا في الأربعينيات من العمر وهناك تمثيل مناسب لفئة الشباب في الهيئات المختلفة.

في حين قالت عضوة حركة فتح (نهى البحيسي) " أن تأخر انعقاد المؤتمر السادس لأكثر من (15) عاماً ساهم تغيب جيل كبير من الشباب من الجنسين لم يأخذ حقه في المشاركة داخل الهيئات التنظيمية ومواقع صناعة القرار سأحاول من خلال ترأسي ملف الشبيبة الفتاوية معالجة هذا الملف لضمان توسيع مشاركة الشباب داخل الهياكل التنظيمية". وتؤكد ممثلة الحركة النسائية في حماس (الخلبي) بأن لدى الحركة إيمان بضخ دماء جديدة من الشباب بقولها "إن الحركة تؤمن بذلك باعتبار الشباب أهم قضية لدينا. كونهم فرسان الميدان وقادة التغيير وقالت لماذا لا نعتمد على الشباب وقول الشيخ أحمد ياسين نصرت بالشباب وحذلت بالشيوخ".

وخالفت ممثلة حزب الشعب (مها المصري) الآراء السباقية مفندة مقولة إيمان الأحزاب بضخ دماء جديدة وتدافع للأجيال مدللة على ذلك بعدم تغيير الوجوه وعدم إعطاء فرصة للشباب من الجنسين في التمثيل وقيادة دفة المركب وأن الجيل القديم من الصعب أن يفهم احتياجات الشباب ونطالب دوماً في المؤتمرات بوجود نسبة تمثيل لهذه الشريحة كي تعبر عن قضاياها وهمومها. أما ممثل الجبهة الديمقراطية صالح زيدان أكد على أن هناك وجود لثلاثة أجيال داخل الحزب السياسي وعدم اقتضار الحزب على الجيل الشاب أو الخيرات بل يكون هناك تكامل بين الأجيال الثلاثة.

فبين حين يرى صلاح أبو ركية أن عملية الانتساب لتنظيمه لم تتأثر وأن تنظيمه يمتلك برنامجاً اجتماعياً اقتصادياً جاذباً لطلبة الجامعات الذين يشاركون وينظمون العديد من الفعاليات والأنشطة ذات الطابع السياسي والاجتماعي وأن نسبة الانتساب للجبهة العربية الفلسطينية جاء في المرتبة الثانية بعد حركة فتح ويرى أن الصعوبة تكمن في استقطاب النساء على وجه الخصوص نتيجة الثقافة المجتمعية السائدة تجاه عمل المرأة التنظيمي عدا والعادات والتقاليد التي حُد من مشاركة المرأة بفعالية وحضورها الاجتماعات التي تعقد في فترات غير مناسبة وجرى معالجة هذه القضية بالتعاطي مع العادات والتقاليد لتحفيز مشاركة المرأة في العمل التنظيمي وترى الباحثتان أن هناك تراجع في قيمة الانتماء للعمل التنظيمي والوطني نتيجة تراجع دور معظم المنظمات الفلسطينية وعدم قدرتها على تطوير برنامج اقتصادي اجتماعي جاذب يراعي الحالة الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن الفلسطيني. ما ساهم في هجرة العديد من المواطنين للعمل التنظيمي أو التوجه للعمل المدني أو لتنظيمات ذات نفوذ مادي قوى ولها امتداد جماهيري لتأمين

مستقبلهم. وأن هناك تراجعاً في قيم الانتماء بفعل حالة الإحباط التي تسود قطاع غزة تحديداً وانحسار فرص العمل وكبت الحريات والضغطات الأخرى التي يكابدها المواطن عدا عن عدم تغيير أدوات وآليات التعبئة التنظيمية لتناسب مع الواقع الحالي. حيث لم تعد معظم التنظيمات تشكل عامل جذب للمواطن.

المعيقات التي تحّد من مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار داخل التنظيمات.

تقاطعت معظم إجابات الفئة المبحوثة بأن هناك جملة من المعيقات التي تحّد من مشاركة المرأة في صناعة القرار داخل التنظيمات والتي تنوعت ما بين السياسية وعلى رأسها استمرار الاحتلال الإسرائيلي وحالة عدم الاستقرار التي يعيشها الشعب الفلسطيني والحصار والانقسام والتي انعكست على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية وضعف تطبيق الأنظمة الداخلية لمعظم التنظيمات الفلسطينية وضعف بنية النظام السياسي الفلسطيني القائم على الوجهة الذكورية في القرار وانخفاض تمثيل المرأة في بنية هذا النظام. ضعف مساندة التنظيمات السياسية لقضية المرأة وحقوقها وعدم إقرار كوتا نسائية بنسبة منصفة لتمثيل النساء في مواقع صنع القرار داخل الأنظمة الداخلية وعدم قيام معظم التنظيمات بتطوير برامج اقتصادية واجتماعية تتناسب واحتياجات المرأة ومتطلباتها الحالية. قصور مفهوم المشاركة السياسية واختزالها بعملية التصويت في الانتخابات وانخفاض الوعي السياسي لدى الفئات المستهدفة من برامج وأنشطة التمكين السياسي لمؤسسات المجتمع المدني. تراجع دور معظم التنظيمات السياسية خاصة حيال القضايا الجوهرية وقلة اهتمامها بضخ دماء جديدة داخل هياكلها التنظيمية.

وعلى مستوى المعيقات الاجتماعية تركزت مشكلة هيمنة الفكر والقرار الذكوري في المجتمع حيال تقلد المرأة المناصب العليا وعدم الاقتناع الكامل بدورها السياسي مقارنة بدورها الاجتماعي واستغلال الدين في فرض سياسة الإقصاء وتهميش المرأة وردها إلى الأدوار النمطية التقليدية وسوء توزيع الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة. وأن الفرصة التي تتاح للمرأة في المشاركة في الحياة السياسية تقل عن المساحة المتاحة للرجل بحكم بعض أنماط التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس ربط الدور الاجتماعي للمرأة بالدور الإيجابي عدا عن تبدل وضعية المرأة الاجتماعية بعد الزواج الذي يؤثر على عطائها وانتمائها التنظيمي وخضوعها لتأثير فكر الزوج ضعف برامج التوعية والتمكين السياسي وعدم تطويرها.

وتقاربت وجهات نظر الرجال والنساء في قضية المعيقات الذاتية ومنها ثقة المرأة بذاتها وبقدراتها وعدم تنميتها لقدراتها بشكل دائم. ضعف اهتمام النساء بالعمل السياسي العام في ظل هيمنة الرجال على معظم المواقع السيادية في التنظيمات والتنشئة الاجتماعية القائمة على التمييز واعتبار المرأة تابعاً وذات مرتبة أدنى من الرجل. اضطهاد المرأة للمرأة وضعف ثقة المرأة بالمرأة يعيق مشاركتها وتقلدها لمواقع صنع القرار. عدا عن تعامل التنظيمات السياسية مع قضية المرأة كقضية نسوية فقط لا ترق لقضية تخص التنظيم بشكل أساسي.

على صعيد معيقات المجتمع المدني التي تحّد من مشاركة المرأة في صناعة القرار والتي أجمعت عليها الفئة المبحوثة وهي عدم انسجام البرامج التي تقدم من قبل المجتمع المدني مع الأجندة الوطنية واحتياجات النساء الفعلية وخضوعها لأجندة الممول. موسمية العمل بالبرامج الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة ووفق المشاريع الممولة. ضعف التنسيق بين المؤسسات الأهلية والتنظيمات بشكل يخدم قضية المرأة ويدعم مشاركتها ويغلب على طابع هذه العلاقة في بعض الأحيان طابع النفعية المتبادلة وعدم التأسيس لديمومة هذه العلاقة وتطويرها وتراجع دور الأخاد العام للمرأة الفلسطينية وعدم تجديد قيادته وضخ دماء جديدة داخل هياكله وتطوير آليات جديدة في العمل في مجال التوعية السياسية والتعبئة الفكرية.

وتتفق الباحثتان فيما أفضت به الفئة المبحوثة بشأن المعيقات والتي تتطلب إعادة نظر فيما ورد من توصيات خاصة بالمجتمع المدني أو على صعيد التنظيمات أو الصعيد الذاتي من خلال خلق أدوات جديدة وآليات عمل تحفز وتمكن المرأة من صناعة القرار السياسي كما ترى أن هناك حاجة إقرار سياسات وآليات قانونية تكفل وتضمن مشاركة المرأة في صناعة القرار.



المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

تبين من خلال نتائج البحث أن هناك تهميشاً لدور المرأة في صناعة القرار داخل التنظيمات والسياسية. وأن هناك قصوراً من جانب التنظيمات والحركات السياسية حيال قضية مشاركة المرأة في صناعة القرار داخلها. وأن هناك حاجة لإقرار مزيد من السياسات والآليات التي تكفل تواجد المرأة الفعلي والمؤثر داخل التنظيم. والتي اتضحت من خلال النتائج التالية التي توصل إليها البحث:

- وجود إشكاليات وامتغيرات ساهمت في تراجع الدور الوطني للتنظيمات والحركات السياسية، والذي امتد لمشاركة المرأة السياسية داخل التنظيمات خاصة بعد اتفاقية أوسلو وأثر الانقسام السياسي (2007). وتشديد حالة الحصار على قطاع غزة.
- أن مشاركة النساء في التنظيمات السياسية لم تعكس الدور الحقيقي للمرأة ولم ترتق لصناعة القرار داخل التنظيم؛ وذلك يعود لقلّة تمثيل المرأة في الهيئات، حيث تراوحت نسبة مشاركة النساء في صناعة القرارات العليا داخل التنظيمات من (4-19%)، وهذا يرتبط بالأنظمة الداخلية للتنظيمات، والتي لم تضمن مشاركة المرأة بشكل فاعل من خلال كوتا منصفة، وعدم تطبيق التنظيمات والحركات السياسية للمواثيق التي وقعت عليها بشأن تطوير مشاركة المرأة داخلها.

- تفاوت مشاركة النساء في الهيئات القيادية من تنظيم لآخر، وأن مشاركة المرأة تتسع في القاعدة وتخفض في قمة الهرم، وسجلت المرأة أوسع حضور لها في صناعة القرار الحزبي في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، حيث وصلت نسبة مشاركتها إلى (40%)، وذلك يدل على أن المرأة ما زالت بعيدة عن صناعة القرار السياسي، وأن نسبة تأثيرها في القاعدة أكبر بفعل زيادة تمثيلها.
- هناك مساحة متوافرة من حرية الرأي لدى النساء في جميع المواقع التنظيمية، إلا أن هذه المساحة من الحرية لم ترق لصناعة القرار داخل الهيئات القيادية، نظراً لعدم تأثير صوت المرأة في العملية الديمقراطية بحكم قلة تمثيلها من جانب، وإحجام المرأة للتصويت لصالح المرأة لذا بقيت المرأة بعيدة عن التأثير في القرار السياسي.
- أن آليات اتخاذ القرارات داخل التنظيم تتم عبر العملية الديمقراطية، وعبر التصويت، ووفق الأنظمة الداخلية للتنظيمات، وتحدث في بعض الأحيان تجاوزات وتمير لبعض القرارات التي تخدم جهة معينة.
- مشاركة المرأة في لجان المصالحة والحوار لم تكن على أجنحة معظم التنظيمات السياسية، وأن العلاقات الشخصية وإرضاء قادة التنظيمات غلبت على وجهة معظم التنظيمات، وأن تفضيل مشاركة الرجل كانت الوجهة الغالبة في معظم التنظيمات، وجرى التعامل مع المرأة كخيار ثان.
- معظم قادة التنظيمات السياسية لا يمتلكون معلومات كافية حول عدد تمثيل النساء في لجان المصالحة والحوار، وهذا ينطلق من عدم اهتمام قادة التنظيمات السياسية بمشاركة النساء الخارجية خاصة في لجان المصالحة.
- الأنظمة الداخلية والمواثيق هي مجرد شعارات لا تترق للتطبيق على أرض الواقع، والدليل أن المرأة ما زالت تراوح مكانها داخل التنظيمات السياسية، وأن المواثيق والأنظمة الداخلية أبدعت في وضع الكلمات الرنانة الجميلة بشأن تعزيز مشاركة المرأة، ولكنها لم تطبق بشكل فاعل يضمن مشاركة النساء بشكل مرئي.
- معظم التنظيمات تمتلك رؤية تقدمية وتساند قضايا المرأة، ولكن بشكل محدود ونظري لم يرتق لطموحات النساء، وأن مساندة تلك التنظيمات لقضايا المرأة تأتي كردات فعل لأحداث طارئة، وليست ذات أبعاد إستراتيجية.
- وجود الأطر النسوية التابعة للتنظيمات السياسية تعتبر ضرورة كونها تمثل الذراع القوية لتبني قضايا المرأة ومرعاة خصوصيتها، وحلقة وصل ما بين الهيئات الأخرى داخل التنظيمات، وتعد أداة في عملية استقطاب النساء للانتساب للتنظيمات، والحركات السياسية ولكنها في ذات الوقت لا تضع المرأة في مجمل العملية التنظيمية، وأن هناك حاجة لإدماج النساء بشكل كامل في العملية التنظيمية.
- هناك تراجع ملحوظ في الدور الوطني والاجتماعي للتنظيمات والحركات السياسية، وأن أدوات التعبئة الحزبية والفكرية السابقة لم تعد تلبى طموحات ومتغيرات المرحلة، ولم تشكل عامل جذب للانخراط في العمل التنظيمي والسياسي، عدا عن تراجع قيم الانتماء الوطني للقضية والهوية الفلسطينية.
- الكوتا النسوية تشكل الضمانة الرئيسة في الوضع الحالي لتواجد النساء في الهيئات القيادية للتنظيمات السياسية، على أن لا تقل عن (30%) كإجراء مؤقت لحين تمكين المرأة، وتطوير قدراتها للمنافسة بشكل مواز مع الرجل، وتغيير الثقافة المجتمعية السلبية حيال المرأة وإعادة توزيع أدوار النوع الاجتماعي بما يعزز المشاركة الأسرية والمجتمعية.
- تراجع دور المجتمع المدني في قيادة دفع التغيير المجتمعي، وتطوير مشاركة المرأة السياسية، والتعاطي مع القضايا والأمور الحياتية بشكل شمولي.
- عشوائية اختيار الفئة المستهدفة من قبل التنظيمات؛ لتمثيلها في الدورات التدريبية الخاصة بالتمكين السياسي المنفذة من قبل مؤسسات المجتمع المدني "النسوية"، وأن هذه الفئة لا تمتلك بنية معرفية وسياسية.
- على الرغم من تبني المؤسسات النسوية لقضايا المرأة والمشاركة السياسية، إلا أن برامجها لم ترتق للمستوى المطلوب وتفتقر لعملية المتابعة والديمومة، وتراكم الخبرات والبناء عليها.
- ضعف التنسيق والتنسيق والتشبيك بين المؤسسات التي تعمل على نفس المشاريع، وأن المؤسسات ما زالت بعيدة عن تمثيل احتياجات النساء ومتطلباتهن، عدا عن توجهات بعض هذه المؤسسات التي أصبحت أقرب من هذا الحزب أو ذلك.
- هناك معوقات مجتمعية تحّد من مشاركة المرأة في صناعة القرار، وفي مقدمتها نظرة المجتمع تجاه دور المرأة السياسي، و تغليب عمل المرأة المجتمعي والمرتبط بأدوارها التقليدية، عدا عن تبدل الوضع الاجتماعي للمرأة بعد الزواج وتكوين الأسرة والتوجهات الفكرية للزوج الذي انعكس بشكل أو بآخر على درجة فعاليتها داخل الأحزاب.
- أن الفكر الذكوري لدى قادة بعض التنظيمات ومحاولة حصر قضايا المرأة في الجانب الاجتماعي لدوائر المرأة، يساهم في تغييب المرأة عن الهيئات الأخرى ونأبها عن القضايا السياسية الهامة.

توصيات البحث

نتج عن البحث جملة من التوصيات التي خرجت بها الفئة المبحوثة. والتي يرون أنها تحتاج لآليات عمل جديدة: لتعزيز وتمكين مشاركة المرأة في صناعة القرار داخل المنظمات في حالة تم أخذها بعين الاعتبار من قبل الجهات المسئولة، ورأسمي السياسات، وتمثلت هذه التوصيات بالتالي:

- على المنظمات السياسية أن تعمل على تطوير مشاركة المرأة. وتمكينها في الجانب السياسي من خلال عدة آليات وإجراءات منها:
- تطوير أنظمتها الداخلية بما يضمن دعمها وتمكينها للمرأة من صناعة القرار داخلها، وتطبيق ما وقعت عليه من موثيق تضمن هذه المشاركة الفاعلة.
- رفع نسبة تمثيل النساء داخل مواقع صناعة القرار داخل المنظمات من خلال حصة منصفة وملزمة يتم تضمينها، وثبتيها في النظام الداخلي.
- على المنظمات والحركات السياسية أن تعمل على إعادة تأهيل كوادرها النسوية، وفسح المجال لها داخل التنظيم لممارسة أدوار رئيسة وقيادية، وتطوير برامجها التي تهدف إلى استقطاب الكادر النسوي، وضخ دماء جديدة ضمن الهياكل التنظيمية بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات.
- على المنظمات والحركات السياسية أن تعيد النظر في آليات التعبئة الحزبية والفكرية، بما يتوافق وينسجم مع متطلبات الحياة السياسية والتطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية، وتعيد ترتيب أولوياتها من القضايا الاجتماعية والسياسية والوطنية.

تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية في عملية التغيير وتمكين النساء من خلال:

- قيامها بمراجعة شاملة لبرامجها السابقة وتقييمها وتطويرها: لتصبح أكثر التصاقاً بالقضايا الوطنية والمجتمعية، وإعادة الاعتبار لأهمية ودور المجتمع المدني في إحداث التغيير المطلوب، وتبني القضايا الوطنية والمجتمعية.
- ديمومة برامج التمكين السياسي للمرأة، وعدم ربطها بالتمويل وإجراء الانتخابات، والتركيز على أن يكون ضمن أولويات الخطط الإستراتيجية لمؤسسات المجتمع المدني.
- إعادة الاعتبار لقيم الانتماء الوطني، وحرير العمل الحزبي والسياسي من القيم النفعية ورد الاعتبار للعمل الطوعي الوطني.
- سن قانون ينظم عمل المنظمات والحركات السياسية، ويضمن تمثيل مناسب للنساء داخل المنظمات والحركات السياسية مع ضرورة تكريس دورية الانتخابات على مبدأ التمثيل النسبي الكامل.
- العمل على تغيير أنماط التنشئة الاجتماعية من خلال إعداد برامج تربية وتوعوية في مجال النوع الاجتماعي وحقوق المرأة.
- الاشتراط على الأشخاص الذين يرغبون بالانضمام للمنظمات السياسية الفلسطينية على مشاركتهم، واجتيازهم لبرنامج تنقيفي تأهيلي حول حقوق المرأة والنوع الاجتماعي.

المراجع :

1. جودة، وسام، دور المنظمات الدولية في التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية (2008-2000)، دراسة ماجستير معهد البحوث والدراسات العربية، 2012.
2. مصلح، روز، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وصنع القرار، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 2012.
3. مركز الإحصاء الفلسطيني، تقرير حول المرأة والرجل في فلسطين، 2012.
4. مركز هدف لحقوق الإنسان، اعرف حقوقك، مشروع تعزيز أمن المرأة ومشاركتها المجتمعية، 2011.
5. الزين، مريم، دراسة تحليلية لفكر الحركة النسوية في محافظات غزة "المضمون الاجتماعي والسياسي للخطاب النسوي الفلسطيني (1994-2010)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، 2010.
6. اسماعيل، دنيا الأمل، المشاركة السياسية للمرأة بين الشكل والمضمون - قراءة في التداخيل والأسباب، جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، 2009.
7. عثمان، زياد، المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ظلال الماضي خَاصر المستقبل، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008.
8. ناصر، رندة وآخرون، الخطاب النسوي الفلسطيني، المنبر النسوي الفلسطيني 2008.
9. عبد الرحمن، وفاء وآخرون، دور المرأة في الأحزاب السياسية في العالم العربي - الحالة الفلسطينية، شبكة الليبراليين العرب، 2008.
10. جاد، إصلاح، نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2008.
11. جاد الله، حنين، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين: 1996-2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2007.
12. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير حول تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية، 2008.
13. عوض، طالب وشبيب، سميح، الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2006.
14. عوكل، طلال، "المرأة والحزب السياسي"، مجلة تسامح عدد 73-67، رام الله، حزيران- 2004.
15. عودة، عدنان، وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة، وحدة البحوث البرلمانية، رام الله، 2002.
16. بني عودة، سمر، معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2002.
17. حسين، سريدة، تقرير حول وضع المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "الحقوق السياسية والعامة للمرأة الفلسطينية"، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، القدس، 2001.
18. جاد، إصلاح، المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن، المرأة والسياسة، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 2000.
19. كتاب، إيلين، المرأة الفلسطينية والانتفاضة: حارب في جبهتين، الدراسات العربية الفصلية، 1993.
20. شرابي، هشام، النظام الأبوي وإشكاليته تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
21. وثيقة الاستقلال الفلسطيني، 1988.
22. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.
23. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966.
24. الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري - سيداو، 1979.
25. قرار الأمم المتحدة 1325، عام 2000.
26. النظام الداخلي لحركة فتح.
27. النظام الداخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
28. النظام الداخلي لحركة فدا.
29. البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح لعام 2006.
30. البرنامج الانتخابي لقائمة الشهيد أبو علي مصطفى.
31. اللجنة المركزية للانتخابات، تقرير نتائج الانتخابات التشريعية الثانية.
32. تقرير اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية 2006.

الملاحق :

المجموعات المركزة:

عدد المشاركات	تاريخ عقد اللقاء	مكان عقد اللقاء	الفئة
5	2013\4\18	مؤسسة فلسطينيات	قيادات من الصف الأول في الأحزاب والحركات السياسية.
12	2013\4\16	مؤسسة فلسطينيات	ناشطات في الأطر النسوية.
11	2013\4\21	جمعية المرأة المبدعة	مجموعة نشطاء المجتمع المدني وأكاديميين/ات.
9	2013\5\4	جمعية المرأة المبدعة	ناشطات من القاعدة الجماهيرية للأحزاب و الحركات السياسية.

المقابلات:

تاريخ عقد اللقاء	مكان عقد اللقاء	التوصيف	الاسم
2013\4\13	الإغاثة الطبية	مسئول المبادرة الوطنية في قطاع غزة	الدكتور عائد ياغي
2013\4\13	مقر حزب فدا	عضو مكتب سياسي للجبهة الديمقراطية الفلسطينية	جمال أبو نحل
2013\4\14	ديوان أبو سيدو	عضو مكتب تعبئة وتنظيم لحركة فتح في محافظات قطاع غزة	نهى البحيصي
2013\4\18	مكتب الكتلة الإسلامية	مسئولة الحركة النسائية في حماس	رجاء الحلبي
2013\4\18	مقر الجبهة العربية الفلسطينية	عضو مكتب سياسي في الجبهة العربية الفلسطينية وممثل العلاقات الوطنية داخل الجبهة	صلاح أبو ركة
2013\4\21	مكتب الجبهة الشعبية	عضو اللجنة المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	عماد أبو رحمة
2013\4\22		عضو لجنة مركزية في جبهة النضال في غزة	زينب أبو موسى
2013\4\22	مقر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	صالح زيدان
2013\4\28	الإغاثة الزراعية	عضو اللجنة المركزية في حزب الشعب	مها المصري
2013\4\28	فندق السلام	مسئولة التواصل الجماهيري في منطقة شرق غزة لحركة الجهاد الإسلامي	سماهر اشتيوي

